الأمم المتحدة

A/59/PV.21

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢١**
الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام قدم تقريره إلى الجمعية العامة في الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

السيد فان دن برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود.

يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للتقرير الوجيز وإن كان شاملاً الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة. والاتحاد الأوروبي يتشاطر رأي الأمين العام ومفاده أن الأمم المتحدة واجهت عاماً استثنائياً حافلاً بالتحديات، مع حالات الأزمات القائمة إضافة إلى ما استجد من أزمات ناشئة. ومن الواضح أن بعض التحديات قائم منذ فترة أطول، ولكن التقدم المحرز في معالجة العديد من الحالات كان أبطأ مما تستدعيه الحالة. كما أن النتائج في كثير من الحالات كانت مختلطة، على أحسن تقدير.

إن الأزمات السياسية التي نواجهها والحاجة إلى تلبية الطلبات المتزايدة لحفظ السلام ومواجهة الحالات الإنسانية الطارئة قد يبدو أنها تتجاوز إمكانياتنا، ولكن من الضروري أن نواجه التحديات. وثمة استنتاجات عديدة واضحة. إذ ينبغي معالجة مسألتي منع نشوب الصراع وحالات ما بعد الصراع على نحو أفضل. ويجب أن نضاعف جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة، وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نعمل جميعا من أجل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم. وينبغي ألا نتوقف عن بذل جهودنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض الرئيسية الأخرى، ومكافحة الفقر والفجوة المتزايدة بين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-53942 (A)
0453942

الأغنياء والفقراء، فيما بين الدول وفي داخل البلدان على حد سواء، ووقف الجريمة العالمية ومعالجة التدهور البيئي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة في موقع فريد لتوفير إطار للتعاون الدولي. وهي ليس لها بديل في المجتمع الدولي. ومع ذلك يتعين على المنظمة، لتكون أكثر فعالية، أن تتكيف مع الظروف المتغيرة. ويتطلب ذلك، قبل كل شيء، موقفا مفتوحا وبنَّاء من الدول الأعضاء ورغبة في تدعيم التغيير. ولكنه يتطلب أيضاً منظمة تركز على الأولويات وتكثف تعاونها الداخلي وتنسيقها واتساقها، وتحسن إدارة مواردها البشرية وتقوي عملية الميزانية وخضوعها للمسائلة. وقد عرض الاتحاد الأوروبي آراءه بشأن هذه الأمور أثناء المناقشة العامة المشتركة يوم الاثنين الماضي.

إن الاتحاد الأوروبي نفسه يلتزم التزاماً شديداً بدعم هذه الجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة. وهو التزم بتعددية الأطراف الفعالة بوصفها عنصراً رئيسياً في عمله الخارجي. ونحن نؤمن بأنه لا يمكن التصدي لأي من التحديات الحالية بصورة منعزلة أو أحادية الطرف. ونفهم أن أمننا وتطورنا يرتبطان ارتباطا وثيقا بأمن وتنمية الآخرين.

وهدفنا إقامة مجتمع دولي أقوى ومؤسسات دولية تعمل بصورة جديدة ونظام دولي يستند إلى القواعد، في الإطار الأساسي لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرى أن الأمم المتحدة مركز هذا النظام الدولي.

وفي هذا الصدد، يجب أن نكثف جهودنا للتوصل إلى توافق آراء بشأن التغيرات في الهيكل المؤسسي، بغية كفالة تحقيق أهدافنا في مجالات السلام والأمن والتنمية والحكم الصالح. واعتبرنا أن تكوين الأمين العام لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يتسم بأعلى الأهمية. ونتطلع إلى مناقشة تقرير الفريق وتوصيات الأمين العام بشأنه على نحو بنَّاء. ونتطلع أيضا إلى تقرير مشروع الألفية وإلى مناقشة متابعة التقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وتقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الحدث الرفيع المستوى في بداية الجمعية العامة لعام ٢٠٠٥ تتويجاً منطقياً لهذه العملية. ونعتبر هذا الحدث فرصة رئيسية للاتفاق على المبادئ الأساسية أو إعادة تأكيدها والاتفاق على تدابير عاجلة لتحقيق جميع التزامات إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهذا الحدث أن يشجع التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك، على نحو خاص، متابعة مؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ. وسيقدم الاتحاد الأوروبي آراء أكثر تفصيلا بشأن هذا الموضوع أثناء مناقشتنا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بشأن متابعة قمة الألفية ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية بالأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتجاه المتواصل صوب تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في السعي المشترك إلى إحلال السلام والاستقرار والتنمية في مختلف المناطق. وعلى نحو خاص، نود أن نشيد بالدور الزائد للاتحاد الأفريقي وهياكل مجلسه للسلام والأمن في تحقيق الاستقرار في مناطق الأزمات الإقليمية وأن ندعم هذا الدور. والاتحاد الأوروبي يدرك مسؤوليته، بوصفه منظمة إقليمية في مجالات منع الصراعات وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام. وقد وفر الإعلان المشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات إطاراً للمنظمتين لتطوير طرق عملية للتعاون الموسع. وتشرف على تنفيذ هذا الإعلان آلية استشارية

مشتركة تتكون من لجنة توجيه تابعة للأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي معنية بأنشطة إدارة الأزمات.

أخيراً، ذكر الأمين العام في تقريره الدور الحيوي الذي أدته الأمم المتحدة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وترتيبات بداية عملياتها. ومن دون الأمم المتحدة، ما كان لهذه المحكمة أن تنشأ. وأهداف الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية تعزز بعضها بعضا، والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمحكمة ينبغي أن يستمر، على أساس اتفاق العلاقة الذي دخل حيز النفاذ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد أصبح أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة – ٩٧ دولة – أعضاء في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ونحن نشجع المزيد من التصديق. إن المحكمة تباشر عملها الآن. وهناك حالتان يحقق فيهما المدعي العام. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى دعمه المستمر للمحكمة ولجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن نظام روما الأساسي يوفر جميع الضمانات الضرورية ضد استخدام المحكمة لأغراض ذات دوافع سياسية، ونحن ملتزمون بالحفاظ على سلامة النظام الأساسي.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشادة بالأمين العام وموظفيه على العمل الذي أنجزوه في العام الماضي، وفي أغلب الأحيان تحت ظروف شديدة الصعوبة، وعلى التصرف دائما في إطار مبادئ ومقاصد الميثاق. واسمحوا لي أن أذكِّر الدول الأعضاء بأنه سيتعين علينا أن نتخذ قرارات بشأن إجراء إصلاح يمكن أن يكون كبيراً لسياسات السلامة والأمن في المنظمة في المقر وفي الميدان على حد سواء.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي تقرير الأمانة العامة بشأن السلامة والأمن، وسيؤيد التحسينات الملائمة في التدابير الأمنية. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن الاتحاد الأوروبي سيظل دائما إلى جانبكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا الذي سيتكلم بالنيابة عن أستراليا ونيوزيلندا.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن نيوزيلندا وأستراليا وكندا في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيادة الرئيس، بالنيابة عن الوفود الثلاثة، بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والخمسين، وأن أؤكد لكم تعاوننا وتأييدنا البنَّائين في العام المقبل. ونقدم أيضا تهانينا للأمين العام بتقريره الشامل الذي يعبِّر بطرق عديدة عن جودة قيادته ويبرز نجاح المنظمة وأوجه قصورها في العام الماضي ويبرز التحديات التي نواجهها. وهذه، في رأينا، تحديات غير مسبوقة في نطاقها وفي خطورتها الكامنة.

(تكلم بالانكليزية)

بالنسبة للمقتنعين منا بأن إقامة عالم أكثر عدلا وأمانا تتطلب مؤسسات فعالة متعددة الأطراف، هذه أوقات قلق شديد، بما في ذلك القلق من أنه بينما نتكلم هنا اليوم يتواصل وقوع المآسي البشرية، وعلى الأخص التي تحدث في منطقة دارفور في السودان. ويتزايد تساؤل شعوبنا لماذا تبدو الإرادة الدولية الجماعية المتجسدة في هذه المنظمة ضعيفة جدا في الاستجابة، ولماذا يبدو أننا نسمح لتعويذة السيادة أن تحمي مرتكبي الانتهاكات بدلا من الذين تُرتكب الانتهاكات ضدهم، بما في ذلك النساء والأطفال، الذين هم عادة أول الضحايا وأقلهم حيلة.

تكلمنا سابقاً مجتمعين في هذه القاعة عن مسؤولية الحكومات عن حماية الناس الذين تحكمهم، كما تكلمنا عن التزام المجتمع الدولي بممارسة هذه المسؤولية على أساس مؤقت عندما يحدث تجاهل أهم الالتزامات الأساسية بصورة فاضحة.

تتوفر لدينا وسائل عديدة لمنع وردع الجرائم ضد إنسانيتنا المشتركة، والتصدي لها، ومحاسبة مرتكبيها على أعمالهم. فعلى سبيل المثال، للمحكمة الدولية الجنائية دور أساسي في تيسير إقامة العدالة والمساءلة، لا سيما من خلال مبدأ التكامل، الذي يمثل عنصراً أساسياً من عناصر نظامها الأساسي.

إننا نعيش في أوقات محفوفة بالمخاطر. ولا تزال الصراعات المسلحة تودي بحياة الأبرياء في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي أماكن أخرى. وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل مسلط فوق رؤوسنا. وأعمال الإرهاب مستمرة دون كابح. وينبغي ألا تكون الأمور على هذا النحو. يجب أن نقوم بالمزيد من العمل في هذه المنظمة عن طريق الاستجابة الفعالة. ونلاحظ بارتياح في هذا الصدد الجهود التي يجري بذلها لتعزيز لجنة مكافحة الإرهاب.

وفي البلدان ذات التاريخ المأساوي – سيراليون وأفغانستان وليبريا وتيمور الشرقية وأماكن أخرى – تسهم الأمم المتحدة إسهاماً كبيراً في عملية الانتعاش الاقتصادي والمصالحة، تلك العملية الصعبة، ولكنها تبشر بالخير بصورة مترددة. وبوسع الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تقوم بدور مماثل في العراق للوفاء بولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وأهم ما في الأمر من خلال دعم العراقيين في إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها، بما لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لنعرب مرة أخرى عن تقديرنا للعسكريين وأفراد الشرطة المدنية والموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام، سواء كانوا يعملون في بعثات ذوي الخوذ الزُرق التقليدية – بأعداد أكبر مما كانت عليه لعدة سنين – أو يعملون بزيهم الرسمي الوطني في بعثات أُنشئت بتفويض من مجلس الأمن. ونحيي من بينهم ذكرى الذين قدموا أقصى التضحيات من أجل قضية السلام.

كما يشير تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، اعتمدت الجمعية العامة العام الماضي لأول مرة قراراً تاريخياً بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة (٣٣٧/٥٧)، استناداً إلى التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع (A/55/985 و Corr.1). ووافقت أيضا على إدماج منع الصراعات في أنشطة صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ونحن نشيد بالأمين العام على دوره القيادي في النهوض بهذه العملية.

إلا أننا ندرك أن الأخطار تتخذ أشكالاً عديدة، وبالنسبة للدول الغائصة في مستنقع الفقر، التي يتعين على سكانها أن يعيشوا ويموتوا بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بمعدل لا يستطيع آخرون بيننا تصوره، أو التي عانت من كوارث طبيعية مفجعة، يتضمن الأمن الوطني معاني لا تقل خطورة حتى وإن كانت الأخطار التي تواجهها تلك البلدان مختلفة في طبيعتها.

إن حكوماتنا الثلاث متحدة في التزامها بمفهوم عام للأمن، يحتل فيه أمن الإنسان الفرد أعلى سلّم الأولويات، ويجب أن يُعالج من عدة جوانب. وفي هذا الصدد، نشاطر التقرير أمله في إحراز قدر أكبر من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحث جميع الدول الأعضاء على الإسهام في الجهود التي يصفها التقرير لاجتثاث تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نؤيد بقوة دعوة التقرير للدول التي لم تصدق على اتفاقية أوتاوا أن تفعل ذلك بسرعة، ودعوته جميع الدول إلى المشاركة في المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية، الذي سيعقد في نيروبي بعد شهر من الآن. ونحن من بين الدول التي تتشاطر الانزعاج الذي أشار إليه التقرير فيما يتعلق بالخلل الوظيفي الذي تعاني منه بعض عناصر آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك استمرار

انتخاب حكومات لعضوية لجنة حقوق الإنسان تُتَّهم هي نفسها بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وهناك موظفون مدنيون في هذه المنظمة وفي المنظمات المرتبطة بها يعملون لتعزيز أمننا من جميع جوانبه، ويزداد عنصر المخاطرة في حياتهم اليومية. ونحن نقدر التدابير التي اتخذت حتى الآن للتصدي لهذه المسألة الخطرة، لا سيما بعد الأحداث التي وقعت في بغداد العام الماضي، والتي أودت بحياة العديدين من أفضل موظفي هذه المنظمة. وإذ تتحرك الجمعية لتنفيذ مزيد من تدابير تعزيز الأمن – ونعلم أنها لن تكون رخيصة – فإننا مدينون للذين فقدوا أرواحهم والذين سيسيرون على خطاهم ببذل قصارى جهودنا لحمايتهم وحماية أسرهم.

إذا كان يوجد موضوع مشترك في كل هذا فإنه التغيير والتحدي غير المسبوقين. ويجب أن نواجه الحقيقة المتمثلة في أن العديدين في أنحاء عالمنا المعاصر يرون أن الأمم المتحدة عاجزة عن تحقيق إمكانيتها والغرض منها. ويُحسب للتقرير أنه لم يحجم عن ذكر هذه الحقيقة، مع التأكيد على أنه بدون التزام ودعم الدول الأعضاء فإن تلك الإمكانية لا يمكن تحقيقها.

يجب الاستمرار في عملية إصلاح الإدارة والميزانية، والإسراع فيها. ويجب أن تمد الأمم المتحدة يدها للمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، كما لم تفعل من قبل، وذلك كما أبرز تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ”تشجيع تنظيم المشاريع: تسخير الأعمال التجارية لصالح الفقراء“ وكذلك تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/58/817 و Corr.1).

إلا أن أهم شيء الآن، والذي وصفه الأمين العام قبل عام تقريباً بأنه مفترق الطريق، قد يكون استجابتنا الجماعية لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وستكون لتوصياته واستجابة الأمين العام لها أهمية تاريخية. وينبغي أن تكون استجابتنا الجماعية كذلك أيضاً. ولكي تبقى هذه المنظمة مهمة، لا يمكنها أن تظل على حالها. يجب أن نكون مستعدين لتقديم تنازلات صعبة واتخاذ قرارات جريئة. وإذا لم نفعل ذلك، فإن التاريخ سينقل هذه المنظمة إلى هوامشه. ولا يسعنا أن نسمح بحدوث ذلك.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بعد المناقشة العامة في الأسبوعين الماضيين، توفر جلسة اليوم المتعلقة بالنظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1) فرصة أخرى لمناقشة مواضيع بالغة الأهمية وتهم المجتمع الدولي، كما توفر فرصة للتأكيد مجدداً على التزامنا بدور الأمم المتحدة المركزي الذي لا يعوض عنه في تحقيق أهداف السلام والتنمية، كما حُددت في إعلان الألفية.

إن القراءة المتمعنة لتقرير الأمين العام والتحليل الواضح لتقييمه لإنجازات المنظمة على مدى العام المنصرم تقودنا مرة أخرى إلى الاستنتاج التالي: هناك حاجة ملحة إلى وجود منظمة قوية وفاعلة وذات قدرة أفضل على خدمة مصالح الدول والحكومات في هذه الحقبة الجديدة التي تتسم بزيادة العولمة، والتي تؤدي بدورها إلى عولمة مفهوم الأمن.

والمشاكل العالمية اليوم من الجسامة والتعقيد بحيث لا يمكن حلها إلا من خلال عمل جماعي يستند إلى قيم التضامن والعالمية والتعددية، كما تجسدها الأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة تجمع كل بلدان العالم تقريباً، وأنشطتها تؤثر تقريباً على جميع جوانب النشاط البشري. وهذه السمات جعلتها منتدى فريداً ومثالياً لتبادل المعلومات وعقد المفاوضات ووضع المعايير ورسم السياسات، والتعبير

عن التطلعات، وتوجيه سلوك الدول والشركاء الآخرين وتنفيذ خطط العمل الجماعية.

يجب أن تقوم الدول الأعضاء بأكثر من مجرد التأكيد مجدداً على أهمية الأمم المتحدة. يجب أن تتأكد أيضاً من أن المنظمة تؤدي مهامها بأقصى فعالية ممكنة وتعمل كحافز للتغيير في عالم يتغير بسرعة ويواجه تحديات جديدة.

وفي هذا السياق، تأمل الجزائر أن يتمكن الفريق الرفيع المستوى المعني بالأخطار والتحديات والتغيير من تقديم توصيات ابتكارية ومتسقة تستند إلى تحليل دقيق للأخطار العالمية التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، وإلى دراسة متعمقة للمؤسسات والآليات القائمة في إطار الأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن تجري الدول الأعضاء دراسة موضوعية، دون خلود إلى الرضى عن الذات، للقضايا المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة في ضوء استنتاجات وتوصيات الفريق الرفيع المستوى، ويجب أن تعمل على نحو بنّاء لتنفيذ الإصلاحات الجذرية التي تحتاجها منظمتنا.

في الوقت الذي تتابع فيه الدول الأعضاء هذه المساعي الطموحة، يجب أن تُبقي نصب أعينها أن أعظم قوة لهذه المنظمة تكمن في شرعيتها، المتأصلة بدورها في المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بالصيغة التي قبلتها جميع الدول وعبّر عنها المجتمع الدولي ككل. فانطلاقاً من هذه الشرعية تستمد الأمم المتحدة السلطة اللازمة لضمان احترام قراراتها.

إن الأمم المتحدة أكثر من مجرد أداة، لأن هدفها كما يجسِّده الميثاق، بالإضافة إلى ميادين العمل المتنوعة التي تشارك فيها، تحويل العلاقات بين الدول، وإدارة الشؤون العالمية، وتلبية احتياجات وآمال شعوب العالم. وهذه المهمة الضخمة، التي أناطنا بها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما تقريبا، لن تُنْجَز إلا إذا عملنا معا على نحو واقعي وبذهن صاف. وفي نفس الوقت، يجب أن نبدي إبداعاً وجرأة بمساعدة الأمم المتحدة على أن تفعل أفضل ما في وسعها لتتكيف على نحو يتماشى مع الحقائق العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ويود وفدي أن يعلِّق بإيجاز على بعض الجوانب البارزة في تقرير الأمين العام، آخذاً في الحسبان أننا سنناقش في الأسابيع القادمة مزيداً من القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالنا.

بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، أبرز تقرير الأمين العام مرة أخرى وجود صراعات عنيفة مستمرة في جميع أنحاء العالم، أودت بحياة ملايين المدنيين، وكان لها تأثير على البلدان المجاورة، وعرّضت السلم والأمن الدوليين للخطر.

وقد قامت أفريقيا بعمل الكثير لحل الأزمات التي تواجهها. ولكنها لا تزال أكثر القارات ابتلاءً بالأزمات، كما يتضح من جدول أعمال مجلس الأمن. وفي حين أننا نرحب بالتطورات الإيجابية في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو وجزر القمر، فإن الصراعات الأخرى الناشئة منها والتي بلغت مرحلة متقدمة، تتطلب جميعها اهتمامنا.

وفي مجالات منع نشوب الصراعات واستعادة السلم وبناء السلام وحفظ السلام ومكافحة الفقر والمرض وتشجيع التنمية، أصبح التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ضروريا أكثر منه في أي وقت مضى. ولذلك، يجب أن يعالج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة الأفريقية كامل نطاق القضايا الخطيرة التي تواجه أفريقيا.

وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر بشكل خاص بتعاون الأمم المتحدة في مجال وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية لإقامة هياكل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لا سيما بالمساعدة على إنشاء القوة الأفريقية الاحتياطية ولجنة الأركان العسكرية التابعة للاتحاد. ومن خلال الاتحاد

الأفريقي والهيئات دون الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، تستطيع أفريقيا الآن الاستفادة من الأُطر والآليات الأنسب لأنواع المشاكل التي يجب علينا حلها.

بالنسبة لمكافحة وباء الإيدز، يتفق وفدي مع الأمين العام على أن ''مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب قيادة عالمية قوية وشراكة عالمية فعالة وعملاً عالمياً مستمرا''. (A/59/1، الفقرة ٤). وترحب الجزائر بالمبادرة التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي تهدف إلى توفير العلاج بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي لحوالي ثلاثة ملايين شخص يعانون من الإيدز قبل نهاية عام ٢٠٠٥. وستمكِّن هذه المبادرة من إنقاذ حياة أكثر من نصف المصابين بالإيدز في البلدان النامية، على الأقل، الذين يبلغ عددهم ستة ملايين شخص، يعيش معظمهم في أفريقيا.

يجب أن تواصل الأمم المتحدة عملها في مكافحة الإرهاب. ونحن نعي جيداً الخطر المستمر الذي يشكِّله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام رأيه في أنه يتعين علينا أن نكافح الإرهاب، وأن نضمن في نفس الوقت الاحترام الكامل للحريات الأساسية وكرامة الإنسان. ولكن يجب أن نشدد أيضا على أن الجمعية العامة ذكرت في قرارها ١٧٤/٥٨، من خلال الإشارة إلى التقرير الذي أعده الأمين العام السنة الماضية عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بأن ''الإرهاب في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ويجب أن يكافح بهذه الصفة''. (A/58/323، الفقرة ٢٨)

ويشدد تقرير الأمين العام أيضا على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة باستخدام الآليات الموجودة.

ومن بين أنشطة مكافحة الإرهاب التي نفذِّت خلال العام الماضي، يشير الأمين العام إلى قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المتعلِّق بتنشيط أعمال لجنة مكافحة الإرهاب لتعزيز فعاليتها مع تعزيز جميع أنشطة اللجنة الموجهة لمنع الإرهاب وقمعه.

ويشدد التقرير أيضا على أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يتخذ من فيينا مقراً له، والذي يعمل بتنسيق وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، قدم مساعدة فنية لأكثر من ٧٠ بلداً فيما يتعلق بالمصادقة على الاتفاقيات العالمية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، وتنفيذها، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويشير التقرير أيضاً إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ناقش في عام ٢٠٠٤ العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

ويرحب وفدي بجميع هذه الإجراءات، التي تثبت تصميم المجتمع الدولي على مكافحة هذه الآفة. إلا أننا نشعر في نفس الوقت أننا لن نتمكن من إنهاء هذه الاتجاهات الخطرة، التي تنزع إلى الخلط بين كفاح الشعوب المشروع من أجل التحرر وظاهرة الإرهاب الرهيبة، إلا من خلال وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

السيد سيشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترى جمهورية بيلاروس أن العام الماضي كان فترة عمل شاق مكثف من جانب منظمتنا ووكالاتها ومؤسساتها. وقد لفت الأمين العام انتباهنا مراراً وتكراراً إلى أن نطاق التحديات التي تواجه المنظمة يزداد باطراد، وأن تعقيدات تلك التحديات وأهميتها للمجتمع الدولي تزداد باطراد أيضاً.

إننا نؤمن بقدرة المنظمة إلى حد كبير على تعزيز دورها التنسيقي الرائد بتعبئة جهود الدول الأعضاء عندما تواجه تحديات وأخطاراً جديدة. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مجلس الأمن قراره ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، الذي شكّل الأساس لإنشاء إدارة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تتضمن مكتباً خاصاً لتوفير المساعدة الفنية للدول. ونأمل أن تساعد هذه الإصلاحات الهيكلية على تعزيز التنسيق التنفيذي بين لجنة مكافحة الإرهاب والحكومات، مما يحسن تأثير عمل اللجنة.

كان من بين الخطوات الهامة في عمل المنظمة اعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي نتخذ بموجبه نهجاً جديداً تجاه مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بربط تلك المشكلة بازدياد خطر الإرهاب. ولتنفيذ هذا القرار بنجاح، من المهم أن تقدم الدول تقارير وطنية شاملة. ومن جانبنا، تنوي حكومة جمهورية بيلاروس تقديم تقريرنا الوطني في الوقت المحدد له.

لفت الأمين العام انتباهنا إلى زيادة عدد الصراعات المحلية وزيادة الطلب على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبدء عمليات جديدة وزيادة حجم العمليات القائمة يتطلب زيادة نشاط وحدات الأمانة العامة ذات الصلة، ويضع عبئا ثقيلا على الموارد المالية للمنظمة.

وفي رأينا أنه ينبغي أن نعالج هذا الوضع بطريقتين. أولا، هناك حاجة إلى تعزيز مشاركة الرابطات والمنظمات الإقليمية المهتمة بتنظيم وتنفيذ أنشطة حفظ السلام على نحو فعال. ونرحب على وجه الخصوص برغبة الاتحاد الأفريقي في القيام بدور نشط في عمليات حفظ السلام، خاصة في أفريقيا. ولكن ينبغي للأمم المتحدة أن تنسق وتوجّه أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية.

ثانيا، من الأهمية أن ننظم، بمساعدة الدول الأقدر اقتصاديا، التدريب الواسع النطاق لحفظة السلام المحتملين التابعين للمنظمات الإقليمية والبلدان النامية المهتمة. وفي ذلك السياق، من الأهمية أن ننوه بأنه تم خلال المناقشة العامة اقتراح عدد من المبادرات البعيدة الأثر من أجل اتباع نهج عقلاني وعملي.

إن بلدي يملك قدرة عسكرية ومدنية كبيرة وهو مهتم بتوسيع مشاركته في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبلدي يتخذ خطوات عملية لوضع الأساس القانوني لمثل هذه المشاركة ولتدريب أفراد حفظ السلام.

وتؤيد حكومة جمهورية بيلاروس تعزيز دور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار السياسي في العراق وأفغانستان، في ضوء التحضيرات للانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلدين المتضررين من الحرب. ولدى الأمم المتحدة تجربة كبيرة في تنظيم انتخابات ديمقراطية في بلدان ما خرجت من الصراعات، وهي تستطيع أن تسهم إسهاما ثمينا في إعادة إعمار العراق وأفغانستان بعد الحرب.

ونلاحظ مع الأسف أن الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من التأثير بدرجة كبيرة على عملية حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتنفيذ خارطة الطريق. وفي ذلك الصدد، نطلب إلى الأمين العام تكثيف أنشطة وساطته في ذلك المجال من أجل حل المسائل الأكثر صعوبة بين طرفي الصراع.

ونرحب بأعمال المنظمة في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونرحب بأعمال لجنة حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، لا يسعنا إلاّ أن نتفق مع الأمين العام على أن هناك مستوى عاليا من التسييس لمناقشات اللجنة وحقيقة أنه يتم اتباع نهج انتقائي عند النظر في الحالات التي تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان. ولقد أعلنت جمهورية بيلاروس مرارا موقفها المبدئي بشأن هذه المسألة. فنحن نشاطر أغلب

أعضاء اللجنة رغبتهم في تجنب التسييس غير الضروري لعمل اللجنة ونؤيدهم في ذلك حتى تتمكن من أداء مهامها بوصفها الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، القادرة على التصدي السريع والفعال والمحايد للتحديات الجديدة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا يمكن تحسين الوضع العالمي لحقوق الإنسان إلا من خلال اعتماد نهج بنّاء والتخلي عن الكيل بمكيالين.

ويشيد وفد بلدنا بجهود الأمم المتحدة للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في أنشطة الهيئات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن يقوم اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٥ بتحليل شامل للسنوات الخمس من تنفيذ إعلان الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وميادين أخرى ذات صلة.

وفي الوقت ذاته، يساورنا القلق من أنه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أُعطيت أولوية للاهتمام بالأهداف الاجتماعية والإنسانية، بينما نالت المسائل الاقتصادية أولوية أقل. وبدون إنكار الأهمية الملحة لحل المشاكل الاجتماعية والإنسانية، نحن مقتنعون بأنه من الضروري للحكومات والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها المبذولة للتصدي للتحديات المحددة في إعلان الألفية. وإن تهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة أمر حيوي للقضاء على الجوع والفقر، وكفالة احترام حقوق الإنسان، والحد من خطر الإرهاب، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، والقضاء على الأوبئة الخطيرة.

وسيكون من المستحيل التصدي لتلك التحديات بدون أمم متحدة منشّطة وقوية مؤسسيا وتعمل بفعالية وتقوم أنشطتها على أساس مبادئ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية وسيادة القانون في الشؤون الدولية والحلول الجماعية والعادلة للمشاكل العالمية. وفي ذلك الصدد، يهيب وفد بيلاروس بالدول الأعضاء اعتماد نهج حسن التوازن للتقرير المنتظر من فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

ونعرب عن استعدادنا للتعاون الوثيق مع وفود أخرى لإيجاد نُهُج مشتركة تجاه المشاكل الرئيسية المتعلقة بإقامة نظام دولي جديد.

السيد أبو العطا (مصر): يود وفد بلادي في البداية أن يتوجه بالشكر إلى الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة على الجهد المبذول لتحقيق أهداف المنظمة، كما حددها الميثاق وكما توافقت عليها الدول الأعضاء في القرارات الصادرة عن منظمتنا.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في العام المنصرم يحتوي على موضوعات عديدة تستحق منا كل الاهتمام، وأن نبدي بشأنها ملاحظات جدية. إلاّ أن الوقت المحدود المتاح لنا يجعلنا نركِّز هنا على عدد من تلك الموضوعات، أخذا في الاعتبار أن وجهة النظر المصرية إزاء جميع المسائل الواردة في هذا التقرير سيتم الإعلان عنها عند مناقشة البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، في الجلسات العامة أو في اللجان الرئيسية. واسمحوا لي أن أتعرض في عجالة للموضوعات التالية.

أولا، إن نظرة سريعة إلى الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما ورد في تقرير الأمين العام بهذا الشأن إنما تعكس حقيقة واحدة، هي تلك المتمثلة في أنه على الرغم من الجهود التي يسعى المجتمع الدولي بأسره إلى بذلها، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية في المنطقة، وعلى رأسها مصر، فإن الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد سوءاً، والقرارات التي نتخذها لا تجد مجالا لتنفيذها على الأرض. وبوادر الأمل التي تسري بين

الحين والآخر من أجل تنفيذ اتفاقات أُبرمت أو مبادرات اتُفق عليها سرعان ما تتبخر، كل هذا في غياب لأي التزام من جانب سلطة الاحتلال بقواعد القانون الدولي وآراء محكمة العدل الدولية وأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي.

ثانيا، لقد شهدت جهود المنظمة في مجال حفظ وبناء السلام تزايدا ملحوظا خلال العام المنصرم، وهو اتجاه من المتوقع تصاعده خلال الدورة الحالية. إن تلك الزيادة تقابلها زيادة في الأعباء الملقاة على المنظمة، سواء إدارياً أو تنظيمياً، وتفرض عليها تطوير قدراتها لتحقيق الاستجابة السريعة المطلوبة لمواجهة الأزمات فور اندلاعها في مختلف بقاع العالم. وكذلك تفرض عليها الزيادة إعداد استراتيجيات متكاملة ومترابطة العناصر وخطوطا زمنية واضحة لمراحل عمليات حفظ وبناء السلام المختلفة، وبناء قدرات الدول الواقعة فيها النزاعات، وذلك منذ بدايتها وحتى نهايتها المتوقعة، الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء التوقع الأفضل لاحتياجات تلك العمليات من الموارد البشرية والمادية ويسهم في توفير الدعم اللازم لها.

ويرتبط ذلك بموضوع بالغ الأهمية يتعلّق بأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وعامليها. ونحن هنا نؤكد على حيوية هذا الموضوع بالنسبة لنا من منطلق أن موظفي الأمم المتحدة هم ثروة نعتز بها جميعا. ونحن نؤمن بأن توفير الأمن لا يتم من خلال ضخ أموال طائلة فحسب بدون خطة واضحة تقوم على ثقافة أمنية مستقرة من خلال منهج إداري له تسلسل قيادي وخطوط مسؤوليات محددة، يتضمن من الخبرات والكفاءات ما يكفل ضمن أداء رفيع المستوى في هذا المجال الحيوي. ومن ثم، من الضروري بل والحتمي إجراء مراجعة شاملة لقدرات وإمكانيات المنظمة في هذا المجال والاستفادة بما خلصت إليه اللجان العديدة التي شُكلت والخبراء الذين تم تكليفهم بإجراء دراسات ومراجعات حول جميع عناصر هذه المسألة على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها المنصرمة، وهي التي تمثل بالنسبة لنا عناصر ومدخلات ضرورية لا يمكن الاستعاضة عنها أو تجاوزها عند متابعة النظر في تلك المسألة.

ثالثا، لا يزال خطر الإرهاب جاثما، مهددا الأمن والسلم الدوليين. وهذا، في رأينا، يتطلب عملا أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي. وهنا، نود أن نؤكد على الدور المهم الذي تضطلع به جميع أجهزة العمل الدولي المتعددة الأطراف، وبصفة خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة، من منطلق تكامل الأدوار وليس تنافسها. وهذا ما يجب علينا تأكيده في إطار المسؤوليات المنوطة بكل منها وفقا لما نص عليه الميثاق.

رابعا، نحن نرحب بالجهود التي يبذلها المستشار الخاص لأفريقيا ومكتبه في الترويج لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحشد التأييد والدعم الدوليين اللازمين لتحقيق أهدافها. ونؤكد على ضرورة دعم هذا المكتب بالموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

ولقد لاحظنا أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة، فإن الإجراءات التنفيذية الملموسة لدعم البرامج والمشاريع المحددة في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لا تزال لا تحظى بالأولوية المطلوبة في إطار السياسات الإنمائية الموجهة إلى أفريقيا من جانب الدول المانحة.

ونحن نتطلع إلى تنشيط التفاعل بين الأمم المتحدة ممثلة في مكتب المستشار الخاص من جانب وسائر المبادرات التي تُطرح بصورة انفرادية أو دعائية من دوائر عديدة من جانب آخر، وذلك بهدف إقامة برامج ومشاريع فعالة في مجالات التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمن والسلام – مع تأكيدنا على ضرورة تجنب الازدواجية،

وتشتيت الاهتمام الدولي بعيدا عن الجهد الرئيسي لتحقيق التنمية في أفريقيا المتمثل في مبادرة الشراكة الجديدة.

خامسا وأخيرا، نود أن نبدي الملاحظات المبدئية التالية في سياق الكلام عن تعزيز الأمم المتحدة. أولا، إن مقترحات الميزانية البرنامجية للمنظمة يجب أن تعكس الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل باعتبارها الأكثر شمولا. وكذلك يجب أن توفر المقترحات التمويل اللازم لجميع الأنشطة التي أقرتها الدول الأعضاء.

ثانيا، إن تطوير عمل المنظمة مسألة القيادة فيها للدول الأعضاء وما تتوافق عليه. ويجب أن تتم في سياق واضح من تحديد مسؤوليات الأطراف المشاركة فيها.

ثالثا، إن مفاهيم الشفافية والمحاسبة والتقييم يجب تدعيمها داخل المنظمة وعلى المستويات كافة لضمان الفاعلية التي ننشدها في عمل الأمم المتحدة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): لقد وصف الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة، العام الماضي بأنه عام يشكل تحديا غير عادي للأمم المتحدة. ويتفق وفدنا على أنه كانت هناك صعوبات كبيرة، وفي هذه الظروف ينبغي أن نهنئ الأمين العام على قيادته وعلى توجيهه للمنظمة في تنفيذ مختلف ولاياتها. وبالرغم من تحقيق نتائج مختلطة، فإن الصورة العامة هي صورة منظمة ظلت مشاركة ونشطة كلما دعت الحاجة.

ولم تكن الظروف السائدة مساعدة على صون السلام والأمن الدوليين. وللأسف استمرت دورة الحرب والعنف بلا هوادة، مدمرة آفاق الاستقرار والسلام، بينما عملت المذاهب التي تشجع القوة العسكرية واستخدام القوة، وشِرّة الإرهاب، على تهرئة نسيج الأمن الدولي.

وما فتئت الصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا هي أبرز الصراعات. وفي العراق كان دور الأمم المتحدة محدودا بالرغم من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وكان الأمين العام حذرا على نحو مبرر، إذ أن الحالة الأمنية السائدة جعلت وجود برنامج أكثر طموحا للأمم المتحدة أمرا فيه مجازفة كبيرة. وستبقى المسؤولية الرئيسية عن إعادة بناء العراق في أيدي قوات التحالف. وفي غضون ذلك، يتعين أن تركز الجهود على إنشاء إطار سياسي لكفالة الاستقرار والأمن. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن من العسير أن نرى مدى إمكانية توسيع دور الأمم المتحدة.

وفي الشرق الأوسط استمرت الحالة تتفاقم خلال العام الماضي، وأكدت الأحداث الحاجة إلى اتباع نهج أكثر إنصافا بغية التقدم بتسوية تستند إلى تحقيق العدالة والشرعية. واستنادا إلى الأحداث التي وقعت العام الماضي، فإن المجموعة الرباعية لم تقم بالاضطلاع بذلك الدور أو بممارسة التأثير المطلوب.

وفي أفريقيا كانت هناك بعض التطورات الإيجابية خلال العام ولكن الأحداث الأخيرة في دارفور في السودان أدت إلى نشوب أزمة جديدة. ونشيد بالأمين العام على جهوده ونرحب بتطوير التعاون مع الاتحاد الأفريقي في البحث عن تسوية.

وفي مناطق التوتر والصراع الأخرى، من الواضح أن الأمم المتحدة ظلت نشطة ونحن نهنئ الأمين العام بدبلوماسيته الهادئة، التي ساعدت على تفادي اندلاع أعمال القتال وتعزيز المصالحة وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات.

وظل عمل حفظة السلام وبناة السلام التابعين للأمم المتحدة يتضاعف، بوجود ١٦ بعثة الآن في الميدان، مع إضافة البعثات الموفدة إلى هايتي وليبريا وكوت ديفوار وبوروندي. ومن الواضح أن العدد المتزايد ونطاق العمليات يمثلان تحديا لقدرات المنظمة على توفير الدعم المستدام لتلك العمليات.

والأمر الأكثر أهمية هو ضمان وجود استراتيجية خروج يمكن تنفيذها دون المخاطرة بالانتكاس إلى الصراع. وما زال الإنعاش الوطني والمساعدة على تعزيز الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي مزقتها الحروب أمرين ضروريين لكفالة استمرارية السلام والاستقرار.

وما زال لدينا أمل بشأن الحالة في هايتي، ولكن دواعي القلق ازدادت بسبب الحالة الأمنية غير المستقرة والشكوك السياسية والنكسات التي سببتها كارثة الإعصار.

ونرى أنه ينبغي الاستعجال بشكل زائد في تعبئة الموارد من مجموعة التعهدات التي تبلغ ١,٣ بليون دولار المقرر إنفاقها على الاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أما بالنسبة للحالة السياسية، فلئن كنا لا نشاطر الأمين العام بشكل كامل تقييمه الوارد في الفقرة ٥٨ من تقريره، فإننا نؤيد إصراره على ضرورة أن تبقى الأمم المتحدة مشاركة في الأجل الطويل، سياسيا وماليا على حد سواء.

وفي ميدان نزع السلاح، تدعو الحاجة إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح، الذي تعطل عمله في جو الالتزام السياسي الضعيف بجهود نزع السلاح. وأدى ازدياد النفقات العسكرية وتشجيع النزعة العسكرية إلى إضعاف الإرادة السياسية للمضي قدما. وذلك عامل يسهم في الانتشار، لأنه لا يمكن لنظام منع الانتشار أن يُكلل بالنجاح إلا حينما يتم الوفاء بالالتزامات المشتركة والمتبادلة وحينما يتم التمسك بمبدأ عدم التمييز.

وتزيد أخطار الانتشار جراء زيادة الإرهاب في الأوقات الأخيرة. وكلنا لدينا التزام بمجابهة ذلك التحدي ولكننا نولي تركيزا أكبر من اللازم على العمليات العسكرية. وفي رأينا أن القيام بحملة ناجحة يقتضي بذل جهد جدي للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. وتقتضي ظروف الظلم والحرمان والقمع، التي تؤدي إلى تطوير الأفكار والأنشطة المتطرفة ، التعاون الكامل منا.

لقد أكد الأمين العام على نحو صائب، في بيانه في ٢٨ أيلول/سبتمبر، على أهمية سيادة القانون، التي تتعرض للخطر بشكل متزايد في جميع أرجاء العالم. وهي تشكل على المستوى الوطني، جانبا مهما من استقرار الدول وقدرتها على البقاء، وبالمثل، على مستوى النظام العالمي. وقد وضعت المنظمة مجموعة من المعايير والقوانين، ومن واجب جميع الدول أن تؤيد الشرعية في العلاقات الدولية. وهذا ينطبق على الجميع.

وينبغي للأمم المتحدة ألا تُتقبل أبدا الكيل بمكيالين أو الانتقائية أو الممارسات التميزية، أو تتقبل التسامح حيالها. فهي تنتهك مبدأي العدالة والمساواة في الحقوق، اللذين يشكلان أساسا مهما للتعاون والاستقرار في النظام الدولي.

وفي مجال الالتزامات الإنسانية، كانت أعمال وإنجازات الأمم المتحدة خلال السنة الماضية متينة وتستحق الثناء. ويظهر التقرير مدى ما تحقق في مجال مساعدة اللاجئين وتخفيف حدة الأزمات الإنسانية الطارئة.

ومن الواضح أنه لم يتم الوفاء بجميع الاحتياجات. وكما يخبرنا الأمين العام، ما فتئت المنظمة تعمل في ظل حالة من التمويل الناقص، استمرت طوال هذا العام. ونشعر بخيبة أمل لمعرفة أن التمويل، بالأرقام المطلقة والنسبية، كان أدنى من التمويل في نفس الفترة من عام ٢٠٠٣. وإننا ندعم مبادرات الأمين العام لتعزيز وتأمين موارد أكثر، بغية تخفيف العذاب والمعاناة، لا سيما بين المجموعات المستضعفة.

وعمل الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الإنمائي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. والعمل الذي أنجزته شتى الوكالات في الأنشطة العملية كان مصدرا مهما للمساعدة الإنمائية، ونحث على تكريس أكبر قدر من الموارد

المتوفرة لتنفيذ مشاريع وبرامج ملموسة. ومن المهم تجنب الانشغال المفرط في تصميم أطر عمل وأنظمة متكاملة، الأمر الذي لا يؤدي سوى إلى زيادة المكونات البيروقراطية وتقليل الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج.

ومن قراءة التقرير نشعر بأن هناك حاجة إلى توفير قدر أكبر من الزخم لجهود التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمؤسف أنه توجد دلائل على أن تلك الأهداف يطغى عليها، بشكل متزايد، الانشغال بقضايا الإرهاب والأمن.

ويحدونا الأمل بخاصة أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة للمحرومين والبلدان الأقل نموا والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حالة البلدان الأخيرة، يجب أن يحظى استعراض برنامج عمل بربادوس، الذي تم تأجيله إلى السنة القادمة، بدعم الأمانة العامة التام لكفالة أن يتمخض المؤتمر وحصيلته عن نتائج إيجابية.

وبشكل عام، تؤمن جامايكا بأن الأمم المتحدة، في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، يجب أن تفعل الكثير لتنسيق السياسات الدولية. وتقوم الحاجة أيضا إلى تقوية مؤسسية تحقيقا لذلك الغرض. والمطلوب إنشاء منتدى ديمقراطي لتنسيق السياسات الدولية المتعلقة بالتمويل والتبادل التجاري والتكنولوجيا. ويجب أن يكون هذا المنتدى قادرا على تقديم العلاج لتصحيح الاختلالات ومواجهة الأزمات على الصعيد العالمي. وينبغي أن نعتبر ذلك جزءا مهما مما سينتج عن مؤتمر القمة أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

لقد استمر النظام القانوني الدولي بالتطور في اتجاه ايجابي مع تأسيس أنظمة قانونية جديدة، لكن المشكلة في تحقيق الترعة العالمية قللت من شأن بعض نجاحاته. وصكوك التعاون الدولي مهمة في تقوية تعددية الأطراف وينبغي للجميع الانضمام إليها.

وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية والمحكمتين الدوليتين، من المهم لسلامة النظام ألا يجري تعقب مرتكبي جرائم الحرب في البلدان النامية وحدها. ولكي تكون للنظام مصداقيته، يجب تطبيقه على كل شخص، والسماح بالاستثناءات يؤدي إلى إضعافه. وذلك المبدأ ينطبق بقدر أكبر على مجال حماية حقوق الإنسان، وسيكون مدعاة لأسف منظومة الأمم المتحدة إن لم تُطبق نفس المعايير على الجميع.

والمؤسف أنه ظهرت حالات أفضت إلى إطلاق اتهامات بمعاملة انتقائية والكيل بمكيالين. وهذا يشوه صورة الأمم المتحدة. ولا بد لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان من توخي الحذر في تطبيق معايير موحدة ومتطلبات متساوية، ومن تجنب التسييس، الذي يضعف تأثير الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بإدارة الأمانة العامة، فإننا نشيد بالأمين العام على الإصلاحات التي تُنفذ منذ عام ١٩٩٧، والتي تقدمت بخطى معقولة مع الأخذ بالممارسات الإدارية الرامية إلى تحسين فعالية النظام.

ودورة ميزانية السنتين جاهزة الآن، ونتطلع إلى الحصول على أول إطار استراتيجي مقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦ — ٢٠٠٧، يُتوقع تقديمه في وقت ما خلال هذه الدورة.

ونفهم أن الأمين العام يسعى إلى برنامج أكبر للإصلاح من حيث الحجم والمضمون، استنادا إلى توصيات فريق الشخصيات البارزة، التي من المتوقع أن تقدم إلى الأمين العام هذه السنة. ويحدونا الأمل أن يشكل التقرير أساسا

راسخا لإصلاح وتنشيط الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وستكون جامايكا مستعدة للنظر في التقرير وتوصياته، وسنقدم مساهمتنا عندما يُعرض التقرير علينا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يتقدم الوفد الباكستاني بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة. لقد أصاب الأمين العام عندما وصف العام الماضي بعام حافل بالتحديات للأمم المتحدة. وما فتئت باكستان شريكا نشيطا للأمم المتحدة في جهودها لبناء مستقبل أفضل.

خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، ظل السلم والأمن الدوليان يتعرضان لتهديدات قديمة وجديدة، ويتأثران بالصراعات الداخلية والنزاعات الإقليمية والاحتلال الأجنبي والإرهاب. وبقي نزع السلاح معطلا، بينما ظلت جهود منع الانتشار تتسم بنهوج تمييزية.

لقد حدثت حالات طوارئ إنسانية وتسبب الفقر والجوع والأمراض المعدية في إزهاق ملايين الأرواح. وإلى جانب اشتداد الاختلالات في موازين القوة، أخذت أوجه انعدام المساواة في الثروة والتفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية تزداد حدة.

وباكستان تشاطر تماما الرأي بأن أداة تعددية الأطراف وما للتكافل المتبادل وتقاسم المسؤولية من قيمة تكتسي أهمية أساسية في تنفيذ حلول مختارة لمشاكلنا المشتركة. وتقدر باكستان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام من أجل السلم والأمن الدوليين، عن طريق صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

إن وجود الأمم المتحدة، لا سيما في أفريقيا، بدأت نتائجه في الظهور، مع استقرار الأوضاع في بلدان شتى. بيد أن التحديات تتواصل، بالطبع، وتتطلب مشاركة بناءة، بدلا من استراتيجيات قسرية. كما أن هذه العملية قد ساعدت كثيرا القيادات والمؤسسات الأفريقية على أن تشارك أكثر فأكثر في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وقد شهد العام الماضي زيادة غير مسبوقة في طلب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وباكستان بوصفها أكبر مساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تفخر بإسهامها في عمليات صون السلم والأمن الدوليين. وإننا نتفق مع الأمين العام على أن: ”عمليات اليوم لن تنجح دون التأييد والالتزام السياسي المستمر من الدول الأعضاء ودون توفر الموارد اللازمة“.

إن باكستان مقتنعة بأنه لا يمكن ضمان السلام المستدام على المدى البعيد إلا باعتماد استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، تعالج الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز القدرة على حل النزاعات على المدى البعيد، والإقرار بالصلة الوثيقة بين السلام والتنمية.

إن الإرهاب أبغض الظواهر في وقتنا. وقد أكد الأمين العام عن حق على الحاجة إلى التعاون الدولي الواسع لمواجهة هذا التهديد. وظلت باكستان في طليعة الجهود المبذولة على المستوى العالمي لمكافحة هذه الآفة. ولكن لا بد أن نؤكد على أنه، بالإضافة إلى العمل بعزم في مواجهة الإرهابيين، من الأساسي وجود استراتيجية شاملة وطويلة الأجل بغية اجتثاث المشكلة من جذورها لضمان النجاح النهائي. علينا أن نعمل من أجل وضع تعريف قانوني للإرهاب بتوافق الآراء. ولا بد أن تشمل هذه الاستراتيجية كذلك تدابير ترمي إلى الحد من الفقر ومعالجة الظلم السياسي والاقتصادي.

وترى باكستان أنه سيكون خطأ تاريخياً فادحاً أن نلجأ إلى استراتيجيات التدخل والحرب الوقائية لمواجهة الإرهاب أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو فرض

النظام على الدول المنهارة. ويمكن أن تكون هذه الاستراتيجيات مكلفة وألا تفي بالغرض المطلوب. علينا ألا نحنح عن ضوابط الميثاق. ومن المرجح أن تزيد التدخلات الخارجية والإكراه من انتشار أسلحة الدمار الشامل، بدلا من الحد منه. وإن سعي بعض الدول للحصول على أسلحة الدمار الشامل لا يحركه إلا الخوف من التدخل والعدوان الأجنبيين. ويمكن، بل وينبغي، التفاوض بشأن وضع ترتيبات عادلة وعملية، في محافل مفتوحة، بغية تعزيز المراقبة الفعلية ومراقبة تصدير المواد والتكنولوجيات الحساسة. ويمكن وضع حد لأسباب الانتشار بتسوية الصراعات والتأكيدات الأمنية. كما يتعين على الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وقد أصبحت الآن ثمانٍ وليست خمساً، أن تعمل بعضها مع بعض الآن من أجل وضع برنامج واقعي لتحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

وقد أكد الرئيس الباكستاني بيرفيز مشرف خلال المناقشة العامة التي جرت في الجلسة الخامسة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، على أن الوقت قد حان لإغلاق الجبهات وإنهاء الصراعات بالمصالحة والإصلاح والوئام والسلام. وإن الجبهة التي لا مناص من إغلاقها على أساس الأسبقية هي الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط. كما أن التخفيف من حدة المواجهة في العراق على نفس الدرجة من الأهمية. ويتعين علينا أن ندعم جهود أفغانستان الرامية إلى تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار.

في جنوب آسيا، أخذ الأمين العام علما بالخطوات المهمة التي قطعتها الهند وباكستان في جهودهما الرامية إلى تحسين علاقاتهما وحل المسائل العالقة. وقد التقى الرئيس مشرف ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ لأول مرة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وجدد القائدان التأكيد في بيان مشترك على التزامهما بالاستمرار في الحوار الثنائي بغية إعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي واستئناف التعاون بين الهند وباكستان. وقد اتفقا بخصوص جامو وكشمير على أنه: ”يجب بحث الاختيارات الممكنة من أجل التسوية السلمية للمسألة عن طريق التفاوض بصدق وبقدر أكبر من الإيجابية“.

وقد أُوكلت للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مهمة إصدار ”توصيات جريئة وممكنة التنفيذ“ (المرجع نفسه، الفقرة ١). وترى باكستان أن تعددية الأطراف التعاونية والديمقراطية، المبنية على مبادئ الميثاق والتي يجري السعي إلى تحقيقها من خلال الأمم المتحدة، تشكل أفضل نموذج للنظام العالمي المستقبلي. يجب أن تسعى تعددية الأطراف التعاونية إلى التوصل إلى حلول عادلة وسلمية ودائمة للصراعات والتراعات. ويجب أن تعالج الأسباب الجذرية للصراعات والفوضى، بدلا من التعامل مع مجرد أعراضها وآثارها. إن التهديدات الكثيرة التي تواجه الأمن والسلم اليوم وكذا الصعوبات المتعلقة بمعالجتها بفاعلية، ليست ناتجة عن الضعف المؤسسي للأمم المتحدة أو لعدم صلاحية ميثاق الأمم المتحدة، بل هي، إلى حد كبير، نتيجة لإهمال المبادئ التي جاء بها الميثاق. ولذلك ستكون مأساة في الأمم المتحدة، المكرسة لتعزيز السلم وتسوية الصراعات، إذا ما استسلمت لمنطق القوة عوض تعزيز قوة مبادئ ميثاقنا.

إن مجلس الأمن يتصرف باسم سائر أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن يكون مسؤولا أمام الجمعية العامة. وينبغي أن يتسم عمله بمزيد من الشفافية وأن يكون اتخاذ القرارات فيه أكثر ديمقراطية. ويجب زيادة عضويته لكي يعكس إرادة أعضاء الأمم المتحدة كافة، لا ليستجيب فقط لإدارة بعض الدول الطموحة. كما أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء متفقة على أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بناء على حجم الدول أو قوتها أو غناها، ليس من شأنه تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس وفعاليته. بل

على العكس من ذلك، سيُعَقِّد الأعضاء الدائمون الجدد عملية اتخاذ القرار بالمجلس وسيسببون توترات جديدة في عدة مناطق من العالم، وبالطبع، في الأمم المتحدة نفسها. غير أننا مستعدون للنظر في أفكار جديدة تبني توافق آراء بخصوص إضافة أعضاء جدد في مجلس الأمن – منتخبين ومسؤولين لدى العضوية العامة للأمم المتحدة.

وعلى الجمعية العامة، التي هي أعلى هيئة في الأمم المتحدة، أن تعيد تأكيد السلطة الواسعة التي خولها إياها الميثاق. كما يجب أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره المركزي في صنع السياسات الذي أوكل إليه، ولكنه تخلى عنه بصفة تدريجية لمنظمات دولية أخرى. كما أنه على هيئات الأمم المتحدة الثلاث الأخرى أن تعمل بعضها مع بعض، خصوصا بغية التصدي للعدد المتزايد من الأزمات المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي. وقد اقترحت باكستان تكوين لجان مخصصة، وهو أمر يستحق النظر فيه بجدية.

وظلت باكستان تدعم باستمرار جهود الأمين العام الرامية إلى تنظيم الأمانة وتعزيز قاعدة مواردها البشرية واعتماد نهج مرتكز على تحقيق النتائج. وفي هذا السياق، هناك اعتباران أساسيان جليان. أولا، يجب أن توفر للأمم المتحدة الموارد المالية الكافية لكي تؤدي العدد الكبير والمتزايد من المهام التي أوكلت إليها. ثانيا، يجب أن تحدد الأسبقيات المتفق عليها بين الحكومات الموارد وليس العكس.

لقد ظهر الآن توافق آراء دولي فيما يتعلق بالعلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه في أن آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال متفاوتة. ومن شأن هذا أن يهدد التنمية والسلم. ونحن نشعر بالقلق لأنه بالرغم من الاتفاق على استراتيجية شاملة بشأن التنمية العالمية، فإن مستويات الفقر والفروق المتزايدة في الثروة والفرص في الدول وفيما بينها زادت حدة. وهنالك خطر حقيقي من عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبينما يجري الاستعداد لاستعراض إعلان الألفية عام ٢٠٠٥ في اجتماع يعقد على مستوى عال كل خمس سنوات، تود باكستان أن تقترح وضع برنامج شراكة في مجال التنمية يرتكز على أربعة أركان: أولها، حكم وطني صالح؛ وثانيها تمويل كاف للتنمية؛ وثالثها نظام تجاري دولي عادل؛ ورابعها فتح المجال للحصول على التكنولوجيات اللازمة للتنمية. ويجب أن يركز هذا الاجتماع على التنمية. وعلينا أن نبادر في هذه الدورة التاسعة والخمسين إلى التحضير لهذا الحدث بهدف التوصل إلى نتيجة بتوافق في الآراء يحظى بقبول أعضاء الأمم المتحدة كافة. ولا بد أن يراعي هذا التوافق مصالح واحتياجات البلدان التي ما زالت مهمشة في الاقتصاد العالمي، مثل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة.

السيد الجُميع (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، يسعدني في مستهل بياني أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء الذين تكلموا قبلي في توجيه الشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن أعمال المنظمة (A/59/1).

كما أود أن أشيد بالجهد الكبير الذي بذل في وضع هذا التقرير، فقد جاء شاملا في طرحه للتطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال العام الماضي، كما اتسم بالواقعية عندما أشار في بدايته إلى أن التحديات التي يشهدها العالم في العام الحالي تفوق الوصف. ولعل المراقب للأوضاع الدولية يدرك أن السبب الرئيسي يعود إلى تخلي العديد من الدول الأعضاء عن الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة في مناطق عديدة من العالم أنه لا مكان

للعمل المنفرد خارج إطار الشرعية الدولية عند التعامل مع المشاكل الراهنة مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

يشكل الإرهاب تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ويتراجع الشعور بالسلم والأمن في العالم بسبب هذه الظاهرة. ونؤكد هنا أن المملكة العربية السعودية تدين الإرهاب بكل أشكاله. وقد عبرت بلادي عن هذا الموقف من خلال تعاونها بشكل كامل في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب، وانضمت إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة. وهنا ينبغي أن نؤكد أن أي جهد دولي لمكافحة الإرهاب لن يفضي إلى إزالة هذه الظاهرة كليا إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها.

إن بلدي، المملكة العربية السعودية، إذ يؤمن بأن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة يستوجب التصدي لها تعاون الدول كافة وتضافر جهودها، فقد أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية، ومن على هذا المنبر، في كلمتها أمام الجمعية العامة استضافتها لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يعقد في مدينة الرياض في الخامس من شباط/فبراير ٢٠٠٥ ويهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاستفادة من الأساليب العلمية والعملية في مكافحته، وفي علاقته بغسل الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة.

تطرق تقرير الأمين العام إلى جهود المنظمة المخلصة لنزع السلاح وتخليص العالم من شروره الفتاكة، إلا أنه من الملاحظ ضعف الالتزام الدولي بالمعاهدات الدولية. ويعرف الجميع أننا في الشرق الأوسط نعيش في منطقة تتجاذبها المحن والأزمات، وتصر فيها إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام المراقبة الدولية. لذا فإنه جدير بنا في هذه المناسبة أن نحث المجتمع الدولي على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، مما يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن والاستقرار، ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع.

تضمن إعلان الألفية الذي أقره رؤساء حكومات الدول الأعضاء أهداف الألفية إيمانا من الجميع بأن الأمم المتحدة تبقى الآلية الجماعية الأفضل في التصدي لجميع التحديات وللقضايا الملحة التي تواجه المجتمع الدولي، ومنها على سبيل المثال، القضاء على الفقر والجوع، والصراعات المسلحة، ونزع السلاح، ومكافحة الأمراض الخطيرة، مثل الإيدز والسُل والملاريا وغيرها. وقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها إدارة المؤتمرات الدولية لمناقشة هذه القضايا ووضع الحلول المناسبة لها. إلا أننا نرى أنه من دون عزم دولي جماعي لمواجهة هذه التحديات تبقى جهود الأمم المتحدة غير كافية ويظل التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف تقدماً غير مرض.

السيد موسامباشيم (زامبيا): (تكلم بالانجليزية): سيدي الرئيس، باسم وفد بلادي، أود أن أقدم إليكم التهنئة على توليكم المنصب الرفيع، منصب رئيس للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وتتشرف بلادي أن تكون واحدا من ٢١ نائبا للرئيس في هذه الدورة. ونتعهد بتعاوننا الكامل معكم للقيام بواجباتكم. كما أود أن أتقدم بالتهنئة لسلفكم السيد جوليان روبرت هانت من سانت لوسيا، للطريقة الممتازة التي اعتمدها في ترؤسه لأعمال الدورة الثامنة والخمسين. كما أود أن انتهز هذه الفرصة لأثني على الأمين العام كوفي عنان، أحد أبناء أفريقيا المميزين للطريقة المقتدرة التي يدير بها أعمال الأمم المتحدة منذ توليه لهذا المنصب. فقد استطاع بفضل مهاراته الدبلوماسية ما برح يعمل على

التصدي بفعالية للتهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين.

وترحب زامبيا بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/59/1. لقد قامت المنظمة بجهود مختلفة لتعزيز الأمن والسلم في العديد من المناطق والبلدان. وقد استخدمنا عدة أدوات في سعينا إلى نزع السلاح وإقامة السلم والأمن في الدول الأعضاء ومن بينها الوقاية من الصراعات وصنع السلام وبناء السلام وحفظ السلام.

ومن خلال هذه الجهود منعت منظمتنا الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل وساعدت على الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في دول مختلفة. وتتطلع زامبيا في هذا الصدد إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام قام بتعيين ذلك الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وأتى تعيين هذا الفريق في وقته نظرا لتزايد التهديدات الموجهة للأمن والسلم الدوليين. إننا نؤكد من جديد استعدادنا للتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره فإن محنة الشعوب في أفريقيا، حيث لا يزال هناك الكثير من الصراع، أولوية قصوى بالنسبة لمنظمتنا.

وتتطلع زامبيا إلى الجلسة الرفيعة المستوى التي ستعقد في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء عن تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وبالمثل، تأمل زامبيا من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تقوم أفريقيا بتنفيذها، أن تكمل وتعزز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدعم زامبيا الإصلاح الجاري للأمم المتحدة. وتشارك الدول الأخرى قلقها من أن تلك العملية الهامة لم تكتمل بعد. وتؤمن زامبيا إيمانا راسخا بأنه ينبغي للإصلاح أن يعالج أوجه قلق الدول النامية. وفي ذلك الصدد، نحن نتطلع إلى التقرير المرحلي الخاص بالإصلاح.

وتقدر زامبيا المبادرات الأخيرة التي اضطلع بها رئيس الدورة الثامنة والخمسين بشأن تنشيط الجمعية العامة، وإصلاحها، وتعزيز أساليب عملها، بصفتها أعلى الهيئات التداولية والصانعة للقرار في الأمم المتحدة. ووفدي يقف على أهبة الاستعداد لأن يواصل المشاركة بنشاط في عملية الإصلاح أثناء هذه الدورة.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن زامبيا قلقة إزاء عدم تحقيق تقدم في هذا المضمار. وقد أشار الرئيس موانواسا إلى هذا الموضوع في بيانه أمام الجمعية العامة منذ عدة أسابيع. ويحدونا الأمل في إمكانية تحقيق تقدم في ذلك الشأن.

وتؤمن زامبيا بأن التعددية، التي ما زالت أداة لا غنى عنها لتحقيق التوافق العالمي بشأن الموضوعات الهامة التي تتعلق بإنقاذ الحياة. ونحن كمجتمع عالمي نواجه تحديات عابرة للحدود الوطنية ومترابطة بطبيعتها. ومن الضروري أن نستفيد من الإمكانية الهائلة التي توفرها تعددية الأطراف لحل المشاكل. وكما ذكر الرئيس موانواسا منذ عدة أسابيع، ينبغي ألا يكون للنزعة الانفرادية مكان في هذا العصر.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مصادر القلق الرئيسية في معظم بلداننا. وقد ظلت زامبيا تطبق البرنامج التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة ومكافحتها ومراقبتها. وكانت منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، التي أُنشئت في عام ١٩٩٥، الأداة الرئيسية في منطقتنا لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إلا أن حكومتي قلقة بصورة خاصة إزاء استمرار الاتجار غير المشروع المرتبط بهذه الأسلحة، التي تنتهي عادة في أيدي جهات غير حكومية.

وفي الختام، تؤكد حكومتي التزامها بتعددية الأطراف بصفتها حلا للتحديات التي تواجه العالم. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفدي من جديد على التزامه بالعمل مع الأمين العام لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره.

السيدة راميرو – لوبيز (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام (A/59/1)، برسالته الشاملة أن الأمم المتحدة قامت بكل ما في وسعها خلال فترة الاستعراض ليكون عملها وفقا للولاية التي كلفها بها الميثاق، بالرغم من قيود الموارد والتحديات التي برزت و لم تكن متوقعة.

ويتفق وفدي مع استنتاج الأمين العام بأنه ينبغي للدول الأعضاء، التي تتشكل منها الأمم المتحدة، ألا تتهاون في كفاحها المستمر من أجل عالم أكثر عدالة. وفي الحقيقة أن السلام واسطة العقد في تصور إيجاد عالم عادل مؤلف من دول تعتمد بعضها على بعض اعتمادا لا فكاك منه وتساهم بما يتوجب عليها من مسؤوليات مشتركة لتحقيق ذلك التصور. إلا أن السلام لا يمكن أن يصبح دائما، إلا بمراعاة سيادة القانون ومبدأ التعددية عالميا.

لقد شهد العام قيد الاستعراض ارتفاعا لم يسبق له مثيل في طلب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نطاق العالم، التي تشمل الآن ١٦ بعثة يشترك فيها ٥٦ ألف عسكري و ١١ ألف من أفراد الشرطة، ناهيك عن العناصر المدنية في هذه البعثات. ومما يضاعف التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة التكلفة الهائلة التي تتطلبها عمليات حفظ السلام، والتي تقترب تدريجيا من إجمالي ميزانية المنظمة نفسها. وذلك التطور الهام مؤشر على التحديات المتزايدة أمامنا.

إن قيام الأمين العام في العام الماضي بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، يمثل خطوة إيجابية اتُخذت في الوقت المناسب للنظر بصورة موضوعية في التهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي وفي تحديد الخيارات التي تُتخذ لمواجهة هذه التحديات بصورة فعالة.

إلا أن العديد من الوفود ينظر إلى التقرير الذي سيقدمه الفريق إلى الأمين العام في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بوصفه مساهمة رئيسية في الجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن. ويعتقد وفدي أنه ينبغي أن يكون هناك نهج كلي للنظر في الوسائل التي تمكننا من معالجة تدهور البيئة الأمنية العالمية. وبالرغم من أن الميثاق يضع المسؤولية الرئيسية عن صيانة الأمن والسلم الدوليين على عاتق مجلس الأمن، فإن ظهور نوع جديد من التهديدات للأمن العالمي – مثل الفقر والأمراض والإرهاب الدولي، وهذ قليل من كثير – يسمح باتخاذ نهج شامل يضم الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي لها مجالس إدارتها الخاصة، ينبغي أن تكون في طليعة هذا الجهد الجماعي لمواجهة التحديات الأمنية. ويأمل وفدي أن يعتمد الفريق نهجا شاملا في ذلك المجال.

إن الفصل الثامن من الميثاق يسمح للمنظمات الإقليمية بالمبادرة بأنشطة، بشأن التسوية السلمية للتراعات، وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بتفويض مسبق من مجلس الأمن. ينبغي إذن الاستعانة بالمنظمات الإقليمية، ليس

بسبب المصلحة الناشئة عن موقعها الجغرافي فحسب، ولكن أيضا للمساعدة على تخفيف قيود الموارد التي تواجهها الأمم المتحدة، والتي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تساهم فيها.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أثناء مؤتمر قمة الألفية، أقر قادة ١٨٩ بلدا إعلان الألفية، الذي أسفر عن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. لقد زاد إعلان الألفية من آمالنا في إمكانية انتشال حياة بليون من الفقراء حول العالم من أحوال الفقر المدقع المذهبة للإنسانية. وحتى الآن، ما زال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي. وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية فإنه ينبغي التعامل مع عدد من الموضوعات المتعلقة بالتنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

هناك حاجة إلى تقديم بيانات تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لتحسين استهداف العملاء وتحديد التدابير السياسية والتدخلات المناسبة لمعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والفوارق بين الجنسين. إننا بحاجة إلى معلومات دقيقة وقابلة للمقارنة لتعزيز رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر دول العالم. كما ينبغي الاستمرار في حملات التوعية والاتصالات من أجل زيادة الاهتمام والالتزام والموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولترويج تلك الأهداف يجب أن نطلب دعم وحدات الحكومة المحلية والهيئات البرلمانية، والشعوب الأصلية، والقطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

وإنه لمن صميم اعتقادنا أن كل بلد يضطلع بمسؤولية تنميته الخاصة. وعلى كل بلد أن يصوغ استراتيجيته الخاصة للحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الجهود الوطنية يجب أن تكملها بيئة دولية مواتية ومعينة على النمو. ولا يمكن لهذا أن يحدث إلا إذا كانت الدول النامية تتمتع، بمجال ملائم لتطبيق صكوك السياسة المناسبة في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وأنشطة اقتصادية أخرى محددة.

ولا يمكن المغالاة في أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما على المجتمع الدولي أن يوفر نظاما تجاريا متعدد الأطراف نزيها ومنصفا وقائما على القوانين ليتيح للبلدان النامية فرص توليد الدخل والوظائف والتجارة وتحسين سبل العيش. ويكفل الأمن الاقتصادي عندما تتكافأ الفرص أمام البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

وعلى المجتمع الدولي أن يدرس بإمعان إيجاد طرق ابتكارية للتصدي لمشكلة الديون المزمنة في العالم النامي.

وينبغي للدول النامية أن تسعى إلى تحقيق الإصلاح الحاجة إليه لضمان الاستعمال الفعال للموارد وتحسين الحكم.

وفيما يتعلق بقضية الحكم، يجب توجيه التدابير السياسية الوطنية نحو التصدي للابتزاز والفساد المزمنين وتعزيز الشفافية لتحسين ثقة المستثمر.

ويجب إعطاء أولوية لزيادة الأمن الغذائي وتعميم التعليم وإيجاد فرص العمل والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين.

وعلينا أن نعمل في نفس الوقت على عدة جبهات في الحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. أولا، علينا أن نخصص الموارد المالية المطلوبة لمجابهة مشكلة ملايين الأشخاص الذين يعانون حول العالم من الإيدز، والذين ورد عنهم في التقارير أن ٩٠ في المائة منهم يعيشون تحت عتبة الفقر. ونحن نشيد بإقامة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا من أجل توفير موارد مالية هامة، على

المستوى القطري وعلى مستوى المجتمع الدولي على حد سواء.

ثانيا، على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أن تجدد تأكيد تصميمها السياسي على العمل معا ضد الإيدز. وبالرغم مما يبدو من زخم سياسي إيجابي في هذا الصدد، فإن علينا أن نواصل تعزيز روابط تعاون حكوماتنا مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

أخيرا، علينا تعزيز وتحسين قدرة البلدان المعنية التي تحتاج إلى المزيد من التدريب وتكوين المهارات. وسيكون بناء القدرة حاسما في كل المراحل، خاصة في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم.

إننا نشهد يوميا فظاعات ترتكب باسم الحرب: رجال ونساء، شباب وشيب على حد سواء، يقتلون أو يشردون من بيوتهم؛ وأماكن عامة تفجر؛ وسجناء يتعرضون للتعذيب؛ ونساء يغتصبن؛ وأطفال وبنات يرغمون على حمل السلاح، وأعمال وحشية أخرى تحدث. هناك من يقولون إن تلك ليست سوى بعض شرور الحرب التي لا بد منها. لكننا نعتقد أنها ليست كذلك. إننا نصر على أنها انتهاكات صريحة لقانون معترف به عالميا يعرف بالقانون الإنساني الدولي والذي تتجسد مبادئه في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولات التي تعدلها وكذلك في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤.

لقد وفر القانون الإنساني الدولي الحماية لعدد لا يحصى من ضحايا انتهاكات القانون. ومع ذلك، هناك توافق عام على أن الانتهاك المتواصل للقوانين الإنسانية نتيجة للجهل بالقوانين الإنسانية، أو أنه ازدراء تام لها. ولذلك يقع علينا واجب ضمان معرفة واحترام المعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي من طرف شعوبنا. إن مجرد الانضمام إليها لا يكفي لضمان التقيد بها.

وفي هذا الصدد، تؤيد الفلبين بقوة المجهودات الرامية إلى تقوية وتعزيز إطار السياسة التي تتبع من أجل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال القانون الإنساني منذ إطلاق الخطة المتعلقة بحماية الأشخاص المحصورين في مناطق الحرب قبل خمس سنوات. يجب أن يحفزنا ذلك بصورة أكبر على تكريس أنفسنا من جديد لمهمة الترويج لزيادة الوعي بمُثل القانون الإنساني.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد عرض تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/59/1) من أجل تذكيرنا مرة أخرى بالتحديات الكبيرة والواسعة النطاق التي تواجه الأمم المتحدة اليوم. وبالنظر إلى طبيعة تلك التحديات، وكذلك بسبب العولمة الآخذة في التقدم وتزايد مستوى الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي حاليا، نحس بالحاجة الشديدة إلى الحفاظ على مصداقية إطارنا المتعدد الأطراف بأقصى ما نستطيع، لنتمكن من إيجاد حلول جماعية لتلك التحديات بشكل فعال. وأود أن أتناول اليوم بعض القضايا التي نعتبرها حاسمة في استعراض عمل الأمم المتحدة خلال السنة الماضية.

فلأبدأ بالعراق. إن الاستقرار في العراق وثيق الصلة بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ككل. أنا مقتنع بأن على المجتمع الدولي أن يقوم بمجهود موحد لدعم عملية التحول في العراق، ليستطيع ذلك البلد العودة إلى المجتمع الدولي في أسرع وقت ممكن كدولة مستقرة وديمقراطية صديقة للبلدان المجاورة لها. ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا رياديا تؤديه في هذا المجهود.

وإنه لمن الأهمية بمكان أن يقوم العراقيون أنفسهم بتعزيز العملية السياسية وفق الجدول الزمني الذي نص عليه القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأكثر المهمات إلحاحا، في هذا

الصدد، هي إجراء انتخابات البرلمان الوطني الانتقالي كما هو مبرمج في كانون الثاني/يناير من السنة المقبلة. ونأمل كثيرا أن تبذل أقصى الجهود لتنظيم انتخابات جامعة بمشاركة كل الفصائل السياسية الرئيسية. وسيكون الدعم الذي ستقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للجنة الانتخابية المستقلة حاسما في ضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات. وإننا لنأمل بصدق أن يواصل الأمين العام ومبعوثه الشخصي، السيد قاضي، القيام بدور الريادة في هذا الصدد.

ظلت اليابان تشارك بشكل فاعل في المجهود الدولي لمساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلاده. فقد تعهدت بتقديم مساعدة مالية تصل إلى ٥ بلايين دولار وهي تنفذها بشكل مطرد. كما نشرت اليابان قواتها للدفاع الذاتي في العراق لتوفير المساعدة الإنسانية والعمرانية. وسنستضيف اجتماع المانحين الثالث للمرفق الدولي لصندوق تعمير العراق يومي ١٣ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في طوكيو. ونحن واثقون من أن الاجتماع سيضيف زخما آخر للجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم العراق. ونتوقع أن يعالج الاجتماع أيضا قضايا دعم العملية السياسية، بما في ذلك دعم الانتخابات، وأن يوفر لنا فرصة جيدة لإعادة تأكيد التزامنا الموحد.

وفي أفغانستان، تشرف عملية بون على نهايتها مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات البرلمانية السنة المقبلة. إن ميلاد أفغانستان من جديد كدولة ديمقراطية أحد رهانات تلك الانتخابات. وإننا لنأمل بصدق في أن تجري الانتخابات بطريقة سلمية ونزيهة وأن تؤدي إلى نتيجة ناجحة.

ظلت اليابان، بوصفها راعية للمؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة تعمير أفغانستان المعقود في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة ذلك البلد. ويهدف برنامج اليابان للمساعدة الإنمائية الإقليمية الشاملة، المعروف بمبادرة أوغاتا، إلى تسهيل الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة من أجل التعمير والتنمية. وقد ظللنا نروج للبرنامج بوصفه نموذجا للسلام والأمن البشري في حالات ما بعد الصراع.

واليابان أيضا بلد رائد في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وسنواصل بذل جهودنا لدعم المفاوضات المباشرة بين زعماء الحكومة الانتقالية والقادة الإقليميين، وتنفيذ برامج حوافز القادة وتعزيز برامج إعادة الإدماج ليمكن الحفاظ على زخم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى بعد الانتخابات الرئاسية. إن تعمير أفغانستان محك مكافحتنا للإرهاب. ولذلك السبب من الأساسي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود الشعب الأفغاني.

وقد أعلن صراحة رئيس الوزراء يوزومي في خطابه أمام الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة أن الاستقرار والرخاء لن يتحققا في العالم إلى أن تحل قضايا أفريقيا. وفي الواقع إن قضايا أفريقيا تشكل تحديات خطيرة للأمم المتحدة سواء في تحقيق السلام والأمن أو في تعزيز التنمية، بما في ذلك الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي السودان من الضروري للغاية أن تبذل الحكومة والمتمردون كل الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية في دارفور، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦٥٦ (٢٠٠٤) و١٥٦٤ (٢٠٠٤). ويجب أن تتخذ كل التدابير الممكنة لتحسين الظروف الأمنية بالمنطقة، بدءا بنزع سلاح المليشيات بغية وقف الهجمات ضد المدنيين. ولضمان إنهاء المناخ الحالي الذي يسود فيه الإفلات من العقاب، يجب تقديم كل المسؤولين عن الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان

وانتهاكات القانون الإنساني الدولي بسرعة إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا عاليا الخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لتسوية قضية دارفور. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة جهود الاتحاد الأفريقي.

وفي معالجة قضية السلام والأمن في أفريقيا، نرى أنه من الأهمية بمكان للبلدان الأفريقية أن تملك أمورها إلى مدى أبعد. كما أن الدعم الدولي لتعزيز قدرة أفريقيا على إدارة الصراعات ضروري من دون شك ولكن جهود أفريقيا من أجل ملكية زمام أمورها هي العنصر الأكثر أهمية. واليابان تعزز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي من خلال الحوار بغية تمكين الاتحاد الأفريقي من أن يؤدي دورا بناء أكبر في أنشطة بناء السلام.

وقد استضافت اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بتنمية أفريقيا (تيكاد الثالث)، في العام الماضي ومنذ بداية عملية تيكاد في عام ١٩٩٣، ظلت اليابان تقدم بانتظام مساعدة واسعة النطاق إلى أفريقيا. وتوطيد السلام وتخفيض مستوى الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية التي تركز على الإنسان هي الدعامات الثلاث لعملنا في هذا المجال.

إن توطيد السلام وتحقيق الأمن البشري مهمتان ملحتان ورئيسيتان لأفريقيا. والمجتمع الذي يتسبب النزاع المسلح في إفقاره يظل في حالة محفوفة بالمخاطر. وتقف أفريقيا في مفترق الطرق بين السلام والبعث الوطني، من ناحية، والعودة إلى الصراعات المسلحة من ناحية أخرى. وفي ظل هذه الظروف، فإن تعزيز الأمن البشري يمكن هذا المجتمع من التحرك صوب السلام والتعمير الوطني النشيط. وتدافع اليابان عن أهمية تعزيز السلام والأمن البشري وهي ملتزمة التزاما قويا بتقديم المساعدة من خلال قنوات من قبيل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري بغية تعزيز حماية الأفراد وتمكينهم.

ووجود استراتيجية فعالة للحد من الكوارث أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لكارثة طبيعية أن تقضي تماما على ثمار سنوات من جهود التنمية في لحظة. وستستضيف اليابان المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في شهر كانون الثاني/يناير المقبل وهي ملتزمة بنجاح ذلك المؤتمر.

وفي قطاع حيوي آخر ألا وهو المياه والإصحاح، تضطلع اليابان بدور رائد. وفي الواقع أن اليابان الآن أكبر مساهم في هذا القطاع، إذ قدمت قرابة ثلث المساعدة الإنمائية في العالم من أجل المياه الصالحة للشرب والإصحاح في السنوات الثلاث الأخيرة. ورئيس الوزراء الياباني السابق، السيد ياتورو هاشيموتو، ترأس الآن الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والإصحاح. ويعتزم بلدي مواصلة مشاركته النشطة في هذا المجال.

إن الأنشطة الإرهابية لا تظهر أي علامة للتوقف. ولا تزال أعمال الإرهاب تزهق الأرواح البريئة، بما في ذلك أرواح الأطفال. وتدين اليابان بشدة تلك الأعمال البشعة وتشعر بالضرورة الملحة لزيادة تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى ردع هذا العنف. ونواصل دعم أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ونقدم إلى اللجنتين كامل تعاوننا.

إن تحقيق العدالة وسيادة القانون عنصر أساسي لاستقرار المجتمع. وهو أيضا وسيلة ضرورية لردع تكرار حدوث الصراعات العنيفة. وينبغي التشديد على أهمية الملكية في هذا المجال أيضا. وتقع على كل بلد مسؤولية أساسية عن ترسيخ العدالة وسيادة القانون داخل حدوده. والأمم المتحدة، حينما تقدم المساعدة في هذا المجال ينبغي أن تحترم

ملكية البلدان المتلقية وأن تولي الاهتمام الواجب لتأييد الشعب ومشاركته.

وترحب اليابان باعتماد الجمعية الوطنية لكمبوديا اتفاق مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بمحاكمات الخمير الحمر. ونحن نتوقع اتخاذ الخطوات الإضافية الضرورية للتصديق عليه على وجه السرعة. ونأمل أيضا مخلصين في أن تتخذ الأمم المتحدة الاستعدادات الضرورية بكل السرعة الواجبة. واليابان، بعد أن أدت دورا مركزيا في دعم جهود كمبوديا لإجراء المحاكمات، تحث الدول الأعضاء على أن تسهم إسهاما نشطا في العملية بغية إجراء هذه المحاكمات في أقرب وقت ممكن.

تعلمنا من خلال تجربتنا في المحاكم المخصصة مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن النظم الإدارية لهذه المحاكم الممولة من خلال الأنصبة المقررة يمكن أن تنمو إلى حجم أكبر كثيرا من اللازم. وفي تلك الحالة، نحتاج إلى تحديد أكثر أشكال التنظيم كفاءة وفعالية للمحاكم الدولية.

ويزداد قلق بلدي بشأن التوسع السريع في ميزانية الأمم المتحدة العادية وأيضا في ميزانية حفظ السلام، ولكي نحصل على تأييد دافعي الضرائب لدينا، يجب على الأمم المتحدة أن تتذكر دائما ضرورة أن تثبت أنها ملتزمة باستخدام الموارد المحدودة على الوجه الملائم وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

وأود أيضا أن أتطرق إلى بعض جوانب إدارة منظمتنا. ترى اليابان أن جدول النصبة المقررة على الدول الأعضاء يجب أن يكون أكثر توازنا. ونقطة أخرى أود أن أركز عليها ألا وهي أننا لا يزال أمامنا طريق طويل لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل فيما يتعلق بجنسيات موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. والحالة الراهنة من الإجحاف في التمثيل يجب معالجتها على سبيل الأولوية.

ومثلما يقترح تقرير الأمين العام ستوفر لنا الذكرى الستون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة ممتازة للتفكير من جديد بشأن مشاكل عالمنا وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تعالجها. وفي هذا السياق يسرني أن أشير إلى أن عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يبدو وهو يتقدم طبقا للجدول الزمني الموضوع له. ولدينا أمل قوي في أن يقدم هذا التقرير عددا من الأفكار الملهمة للنظر فيها بتأمل. ونحن نرى أن إحدى مهامنا الحيوية في هذه الدورة أن نتابع على النحو الواجب تقرير فريق الخبراء. ونحن بحاجة إلى أن نستحدث أمما متحدة جديدة للحقبة الجديدة وإطارا متعدد الأطراف يمكننا من التغلب على التهديدات والتحديات بقدر أكبر من الفعالية.

السيد هانسون (أيسلند) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم ونتمنى لكم النجاح فيما ينتظركم من عمل هام.

ونشكر الأمين العام على عرض تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/59/1)، الذي تناول بالتفصيل المهام الجسام التي تنتظر الأمم المتحدة. وبدلا من أن أتناول أية قضية من القضايا المحددة، سأركز على شرط مسبق للنجاح بصورة عامة: تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ترحب أيسلند بالنجاح في تنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣٦١/٥٨ المعنيين بتنشيط أعمال الجمعية العامة، اللذين اتخذا في دورة الجمعية الثامنة والخمسين، ونتطلع إلى المزيد من التحسينات في عملنا. وتقدر أيسلند مذكرة الأمين العام عن تنظيم الدورة الحالية للجمعية العامة، واعتماد جدول الأعمال وتوزيع بنوده (A/BUR/59/1)، التي نظمت فيها بنود

جدول الأعمال تحت عناوين تتطابق مع أولويات المنظمة على نحو ما هي واردة في الخطة المتوسطة الأجل.

وانطلاقا من روح الكفاءة قررت أيسلند أن تتناول في بيانها اليوم، تحت عنوان ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“، البنود التي كانت مشمولة أيضا أثناء مناقشة يوم الاثنين الماضي المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة والتي ستتناولها مناقشات يوم الاثنين القادم المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

ينبغي أن يظل تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها مستندين إلى العمل الجيد الذي جرى تنفيذه بالفعل. وينبغي للقواعد الجديدة لتبادل المعلومات بين الهيئتين – الجمعية العامة ومجلس الأمن – من خلال تقارير دورية من مجلس الأمن إلى الجمعية ومن خلال مشاورات رسمية – كما تقرر في القرار ١٢٦/٥٨ – أن تؤدي إلى زيادة الشفافية، وبالتالي زيادة كفاءة المنظمة.

إلا أن ترشيد أعمال الجمعية العامة جزء من تحد أكبر كثيرا يتمثل في تعديل هياكلنا المتعددة الأطراف لتتصدى للأخطار التي تهدد الأمن العالمي. وستكون توصيات الأمين العام، في ضوء عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، خطوة قيمة نحو الإصلاح الذي طالما دعونا إليه.

منذ مدة طويلة ومسألة إصلاح مجلس الأمن الحساسة تشغلنا. ومع أن إصلاح مجلس الأمن لن يحل جميع مشاكلنا، فإن الفشل في معالجة هذا الموضوع سيكون كابحا للتنشيط الفعال للأعمال في ميادين أخرى. وقد دعت أيسلند باستمرار إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا. ولا يعكس التكوين الحالي للمجلس حقائق العصر الجغرافية السياسية أو زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يجب كفالة كفاءة مجلس الأمن في التصدي للقضايا الخطيرة المدرجة في جدول أعماله. وتؤيد حكومة أيسلند زيادة عدد الأعضاء في فئة الأعضاء غير الدائمين، كما تؤيد تخصيص مقاعد دائمة لليابان والهند وألمانيا والبرازيل. ويجب أن يُكفل لأفريقيا أيضا مقعد دائم في المجلس.

وتعتقد أيسلند اعتقادا راسخا أن التغيير آن أوانه منذ مدة طويلة. وإذا اغتنمنا هذه الفرصة للإصلاح، بعد ٦٠ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، فإن المنظمة ستعزز دورها بوصفها محفلا لمعالجة الأخطار الكبيرة التي تهدد أمن عالمنا في المستقبل. ونحن مستعدون للعمل مع الوفود الأخرى لضمان استقبال نتائج عمل الفريق استقبالا حسنا. وتتطلع أيسلند إلى ما وصفه الأمين العام بتوصيات الفريق الرفيع المستوى الجريئة والعملية، وإلى توصياته المستندة إلى تقرير اللجنة.

السيد مبارز (الجمهورية اليمنية): يطالعنا تقرير الأمين العام قيد النظر بحقائق حول نشاط المنظمة خلال العام المنصرم في المجالات المختلفة. حقائق نلمسها في واقع عملنا المشترك وتجعلنا نشارك الأمين العام في الكثير من الخلاصات التي توصل إليها. وقبل التطرق إلى ملاحظاتنا على بعض ما جاء في التقرير، أجد من الإنصاف الإشادة بالتقرير لما يتضمنه من حقائق ورؤى.

نتفق أولا مع ما ذكره الأمين العام في تقريره هذا بأن الأمم المتحدة قد مرت خلال العام المنصرم بعام من أشد الأعوام تحديا. عام تزايدت فيه التحديات وتنوعت بشكل أثقل كاهل المنظمة وتجاوز إمكانياتها في حالات كثيرة. وترافقت تلك التحديات، للأسف، مع استمرار التصدع في العمل الدولي المتعدد الأطراف والمتمثل في استمرار انتهاج البعض أسلوب العمل الانفرادي، خلافا لمقتضيات الأمن المشترك والاعتماد المتبادل.

وإذا كانت البيانات التي ألقيت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية تعد صدى للرأي العام وتجسيدا للإرادة

الدولية، فإن الغالبية الساحقة قد أكدت على أهمية إدخال إصلاحات أساسية في منظومة العلاقات الدولية، سواء من حيث المفاهيم والتوجهات أو من ناحية الإصلاحات الهيكلية، تفضي إلى تعزيز مؤسسات العمل الدولي المتعدد الأطراف.

وكان وفد الجمهورية اليمنية، ولا يزال، مع هذا التوجه. حيث أكدنا ولا نزال نؤكد على التزامنا الثابت وقناعتنا الراسخة بأن أسلوب العمل الدولي المتعدد الأطراف هو الأسلوب الذي لا خيار سواه لمواجهة تحديات الأمن الجماعي ومقتضيات عصر العولمة من خلال المؤسسات الإقليمية والدولية، وفي طليعتها منظمتنا هذه.

ونلاحظ بارتياح من خلال تقرير الأمين العام الجهود التي قامت بها المنظمة في المجالات المختلفة تلبية للاحتياجات المتزايدة وتكيفا مع المتغيرات المتسارعة في الواقع الدولي. وإن كنا نتفق مع ما جاء في التقرير حول أهمية التوصيات التي يُتوقع أن يتقدم بها الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام والمعني بالتغيير والتهديدات والتحديات التي تواجهها المنظمة، فإننا يمكن أن نقول بثقة إن الأسلوب الصحيح لضمان بلوغ الأهداف التي نتوخاها كان ولا يزال هو أسلوب المشاركة، سواء في اتخاذ القرار الدولي أو في تنفيذه.

إن العرض الذي حواه الفصل الثاني من التقرير حول تحقيق السلام والأمن يعطينا صورة وافية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأساليب المبتكرة التي وضعتها للاضطلاع بمسؤوليات جسام، تتجاوز مجرد حفظ السلام إلى صنع السلام والإسهام في بناء مؤسسات الدولة في حالات كثيرة.

ورصيد المنظمة في مواجهة الالتزامات الإنسانية – كما عرضها الفصل الثالث من التقرير – مدعاة للرضى. فقد جاء في الفقرة ٨٤ أن عدد اللاجئين قد تناقص بصورة ملموسة للسنة التالية على التوالي، حيث انخفض خلال العام الماضي بنحو مليون شخص. وننظر بارتياح إلى اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل خاص بمسألة إعادة توطين اللاجئين بما يضمن التخفيف من معاناتهم من جهة، ويطمئن الحكومات التي تستضيفهم من جهة أخرى.

إننا نقدر جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتفانيها في تقديم المعونات الأساسية للاجئين الفلسطينيين بالرغم من العجز المزمن في ميزانياتها، الذي لم يمكنها – كما جاء في الفقرة ١٠٦ من التقرير – من تقديم الخدمات إلا لعدد محدود منهم. ونود لفت الانتباه إلى ما جاء في الفقرة ١٠٠ من نفس التقرير، الذي يوضح بجلاء أن استمرار العدوان الإسرائيلي على سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وتزايد حدته قد أديا إلى زيادة معاناة الفلسطينيين بشكل مأساوي.

إن الدفع بعملنا المشترك قد أصبح ضرورة لا خيارا. ضرورة تمليها طبيعة المتغيرات وتزايد وتنوع التحديات مع تشابك المصالح، مما يوجب تصويب الرؤى وتحسين الأسلوب وتطوير آليات العمل. وفي هذا السياق، نحن نتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الفريق الرفيع المستوى في نهاية العام الحالي، كما نتطلع إلى مؤتمر تقييم تنفيذ أهداف الألفية خلال العام القادم وما سينتج عنهما.

إننا نؤيد بلا تحفظ المفاهيم والآراء التي طرحت منذ قمة الألفية لإصلاح الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الرئيسية للعمل الدولي. ونلاحظ الاهتمام المتزايد بمسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة. فمما لا شك فيه أن هذه الشراكة المقترحة ستعزز، إن تمت بالشكل الصحيح، الاتجاه العام لإعمال الديمقراطية في عمل المنظمة. إلا أننا نحث على التريث وإخضاع هذه المسألة لمزيد من الدراسة، توخيا للأسلوب الأمثل للشراكة المقترحة بين

الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وفي نظرنا، يجب أن تعطى الأولوية لتطوير مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية وتعزيز إمكانية مشاركتها المحلية قبل الولوج إلى الإطار الدولي.

وأخيرا سيدي الرئيس، نعرب عن الشكر والتقدير للأمين العام ولمن ساهم في إعداد التقرير الذي بين أيدينا. ونؤكد استعداد وفد الجمهورية اليمنية للتعاون معكم في جعل أعمال هذه الدورة دفعة قوية لعملنا المشترك.

السيد نغو دوك ثانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بمشاركة المتكلمين السابقين في تكرار الإعراب عن تقدير وفدي لتقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة. ونلاحظ بارتياح أن قضايا السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة أُبرزت في التقرير بوصفها مهام رئيسية على جدول أعمال المنظمة.

كما قال الأمين العام في مقدمة تقريره، كانت السنة الماضية حافلة بالتحديات للأمم المتحدة – من المسائل المثيرة للجدل التي أحاطت بأزمة العراق إلى استمرار الصراعات العنيفة والإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل وانتشار الأمراض المعدية والفقر المدقع والجوع وتدهور البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي خليط تلك التحديات العديدة، نجد أن الأخطار التي يشكلها الفقر المدقع والجوع وكذلك الأمراض الفتاكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالنسبة للكثير من شعوب العالم، لا تقل خطورة وإلحاحا من الأخطار التي تشكلها الأسلحة من أي نوع. ومما له أهمية ملحة أن نحاول، في الوقت الذي نواصل فيه التصدي للأخطار التقليدية، إيجاد حلول للأخطار الجديدة الآخذة في الظهور. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق لقرار الأمين العام تعيين فريق رفيع المستوى معني بالتهديد والتحديات والتغيير. ونتطلع إلى تلقي تقرير الفريق ونأمل أن تشكل التوصيات التي يتضمنها أساسا جيدا لنظر الدول الأعضاء بعناية في إجراءات للتغيير تأتي في وقتها.

من العراق إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، لا تزال الصراعات والأعمال العدائية العنيفة تهدد حياة ملايين المدنيين. وفي أنحاء عديدة أخرى من العالم، لا يزال التوتر قائما أو يزداد حدة مهددا السلم والأمن الدوليين. ويقدم التقرير تحليلا متعمقا لأداء المنظمة وحالات النجاح والفشل في إحلال السلام وتحقيق الاستقلال والمصالحة للبلدان المعنية. ويتفق وفد فييت نام مع الرأي المجمع عليه المتمثل في أنه يتعين مواصلة تعزيز الدور الهام جدا للأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجهنا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار ٢٦٩/٥٨، الذي اعتمد مؤخرا وهو يؤكد مجددا على الدور الحيوي للأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن العالميين، وكذلك تعزيز التعاون الدولي. ونقدر تقديرا عميقا جهود الأمين العام التي لا تكل والتي ترمي إلى تعزيز قدرة المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها، بما في ذلك أنشطة حفظ السلام وبناء السلم. ونشجع الإسراع في وضع استراتيجية شاملة ومترابطة لمنع نشوب الصراعات للتصدي بفاعلية للتحديات التي تفرضها عمليات حفظ السلام وبناء السلم.

لقد أصبح الإرهاب أكثر الأخطار والتحديات إلحاحا. وتدين فييت نام جميع أعمال الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤيد وجهة نظر الأمين العام بشأن الحاجة إلى توسيع التعاون الدولي في مكافحة هذا الآفة. ويسرنا أن نلاحظ من التقرير وجود تعاون وثيق بين الوكالات ذات الصلة، مثل لجنة مكافحة الإرهاب وفرع الوقاية من الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة وإدارة الإعلام لتنسيق وتنشيط

التصدي العالمي للإرهاب. ونود أن نؤكد هنا مجددا على موقف حكومة فييت نام المتمثل في أن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون خالية من أية انتقائية أو ازدواجية في المواقف، ليتسنى لها حشد مشاركة واسعة والحفاظ على شرعيتها.

ومع أن بعض البلدان النامية تواجه صعوبات نتيجة لافتقارها إلى الموارد المالية للأنشطة الموجهة لاستئصال الفقر والجوع، ناهيك عن مشاريع التنمية، فإن مئات بلايين الدولارات لا تزال تبدد على سباق التسلح المستمر. وذكر التقرير انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفه سببا لاستمرار الشعور بقلق كبير، وأشار إلى عدة علامات إيجابية تتعلق بنزع السلاح. إلا أننا نعتقد لو أن التقرير أشار إلى عدم إحراز تقدم في مداولات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بنزع السلاح، مثل هيئة نزع السلاح – لا سيما في مجال الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل – ولو أنه تضمن توصيات للتغلب على هذه المشكلة، لكان أكثر شمولا.

إننا نشيد بالجهود التي تبذلها المنظمة للوفاء بالتزاماتها الإنسانية. ونتشاطر مع الأمين العام قلقه تجاه استمرار عدم توفر التمويل الكافي للعمل الإنساني.

ويشيد وفدي بالأمين العام ويدعم العمل الجيد الذي ما فتئ يقوم به، والدور القيادي الذي يقوم به في مجال التعاون من أجل التنمية. ومن دواعي سرورنا أن التقرير أعطى مكانا رئيسيا في عمل المنظمة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، مثل التصدي للفقر لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ ومكافحة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ومنع الاتجار بالمخدرات؛ وحماية البيئة.

ونحن نتشاطر شعور القلق إزاء الافتقار إلى الموارد المالية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ونؤيد تماما دعوة الأمين العام للدول المانحة إلى تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الأموال المتاحة لتعزيز تمويل التنمية والنهوض بالتنمية المستدامة. ونتفق مع الأمين العام على تأكيد أن التجارة الدولية المتوازنة والعادلة هي إحدى الطرق الهامة لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤيد أيضا بالكامل دعوة الأمين العام من أجل الحصول على التزامات دولية من أصحاب المصلحة الآخرين – بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني – بغية إقامة أنظمة عالمية تجارية ومالية أكثر ديمقراطية وانفتاحا.

وتتعلق ملاحظتي الأخيرة بعمل المنظمة في مجال الإدارة. إذ يود وفد بلدي أن يشيد بالمبادرات والمقترحات المقدمة من الأمين العام في تقريره لتحسين قدرة وكفاءة الأمم المتحدة. ولقد اطلعنا باهتمام كبير على مقترحات الأمين العام الجديدة لاستبدال خطة السنوات الأربع المتوسطة الأجل الحالية بإطار استراتيجي جديد لمدة عامين وإعادة صياغة تقرير أداء البرامج. ونؤيد تماما ذلك الإطار الاستراتيجي، الذي يحسن المساءلة الإدارية. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى ضرورة مواصلة تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية في عملية التوظيف في الأمم المتحدة. ونود أن نشدد على أن أي نظام للتوظيف ينبغي أن يراعي ضرورة كفالة التمثيل العادل في الأمم المتحدة.

السيد فينافيسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام المعروض علينا عن أعمال المنظمة (A/59/1) يوضح كيف أن أنشطة ومنجزات الأمم المتحدة مثيرة للإعجاب وكيف أن المهام التي تواجهها معقدة وشاقة. ويقدم التقرير لمحة نادرة عن سلسلة مهام المنظمة ويمكن أن يكون أداة نافعة في الدفاع عن المنظمة ضد الكثيرين ممن ينتقصون من قدرها، والذين غالباً ما تقوم حججهم على

الجهل مثلما تقوم على الضغينة. بل يمكن استخدام التقرير كمرجع، حيث أنه يقدم بيانا موجزا بتاريخ وحالة الأداء في المجالات التي تعمل فيها المنظمة بنشاط. ولكن القراءة بمزيد من التحليل تفضي إلى السؤال الهام عما إذا كانت المنظمة مهيأة حقاً للنجاح في معالجة القضايا التي بين يديها.

نحن، الدول الأعضاء، بالطبع، من يعطي الأمم المتحدة ولاياتها؛ ويجب أن يتساءل المرء عما إذا كنا نضطلع بمسؤولياتنا بالكامل في ذلك الصدد. إن أكثر المشاكل تعقيدا في عالم معولم – مثل مكافحة الإرهاب، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر على سبيل المثال – تُحال إلى الأمم المتحدة لمعالجتها. وبينما نفعل هذا بصورة تلقائية تقريبا، مافتئنا نتهاون في تزويد المنظمة بالأدوات اللازمة لأداء مهمتها. إن جوهر نجاح الأمم المتحدة هو الالتزام المطلق من دولها الأعضاء بتعددية الأطراف. وأكثر التعابير موثوقية وفعالية عن ذلك الالتزام هو الدعم السياسي والمالي الثابت، وكذلك العمل المتواصل لتكييف الأمم المتحدة مع الظروف التي تغيرت، والآخذة في التغيير، التي تعمل فيها.

إن التوقعات المنتظرة من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير توقعات كبيرة، ونحن نشارك فيها. إلا أن القرارات المطلوب اتخاذها لا يمكن إسنادها للغير؛ فيتعين علينا أن نتخذها نحن بأنفسنا. وإن التغييرات في البنية المؤسسية ضرورية وحتمية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تظل انعكاسا لتاريخها، بل يجب أن تُصمم بحيث تعكس التحديات الراهنة.

إن عام ٢٠٠٥ سيكون عاما حاسما. ويجب أن نفكر مبكرا في كيفية جعل العام المقبل عاما ناجحا من الناحية الحكومية الدولية. ويبدو أن مما له أهمية حاسمة بالنسبة لنا أن نتفق في مرحلة مبكرة على جدول أعمال شامل ومترابط. ويجب أن يكون واضحا، على وجه الخصوص، أن التنمية والأمن يعززان بعضهما بصورة متبادلة وأنهما متلازمان، وذلك يعني أنه لا يمكن التعامل مع أحدهما بنجاح إذا أُهمل الآخر. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية لب مداولاتنا، حيث أنها تشكل أكبر وعد قطعناه جماعياً وأكثر الأهداف طموحا مما حددناه لأنفسنا.

ونعتقد أن التغييرات المؤسسية ضرورية، ونعتقد أيضا أنه يجب تنفيذها بطريقة تحفظ التوازن المؤسسي للمنظمة بل وتحسنه. وينبغي لمجلس الأمن بعد أن يصبح أكثر حداثة وأكثر تمثيلاً أن يُستكمل بجمعية عامة أكثر رشاقة ومرونة وصلة بموضوعاتها، تؤدي حقا المهام المسندة إليها بموجب الميثاق. وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ضرورة. وإذا أخفقنا في اغتنام الزخم المتزايد في ذلك الصدد، قد نفوت فرصة تحقيق ذلك لزمن طويل. ولكن مسألة التوسيع هذه ذات الطابع السياسي الكبير يجب ألا تلهينا عن التعامل بفعالية مع العناصر الأخرى لإصلاح مجلس الأمن التي يجب معالجتها في آن واحد. ونعتقد أن مجلس الأمن بعد أن يصبح أكثر تمثيلاً وأكثر خضوعا للمساءلة سيكون قادرا على التصدي بفعالية لتهديدات السلم والأمن الدوليين باسم المجتمع الدولي برمته.

ويرثي التقرير ضحايا الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو محق في ذلك. إذ يجب أن نتذكر ذلك الحدث الأشد إيلاماً وأن نصر على اتخاذ الإجراءات التي هي مسؤوليتنا. فيجب تحسين الظروف الأمنية التي يعمل فيها موظفو الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم ويجب تعزيز الآليات ذات الصلة، في المقر ولكن على الأخص في الميدان. ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام ذات الصلة في ذلك الصدد، وسنواصل العمل بصفة خاصة على الجانب الهام المتمثل في الحماية القانونية. وفي الوقت ذاته، يجب أن نضمن للأمم المتحدة أن تبقى ملتزمة بمهمتها الأكثر أهمية، وهي إضفاء الشرعية على العمل الدولي والجماعي.

ولذلك نرحب كثيرا برؤية الأمين العام الخاصة بوضع احترام سيادة القانون على رأس جدول أعماله للشهور والسنوات المقبلة.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن تقدير وفد نيجيريا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره المتعلق بأعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/59/1. سلط التقرير الضوء على القضايا التي تشكل أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي. وتشمل هذه القضايا منع نشوب الصراعات وحلها، والإرهاب، والكوارث الطبيعية، والسيطرة على الأمراض، ونزع الأسلحة وتحديد الأسلحة والفقر والتنمية المستدامة. كما لفت التقرير، الذي استعرض بشكل مقتدر جهود منظمتنا لتأمين حل بناء ودائم للمشاكل العالمية الأساسية، الانتباه إلى تعقيدات المهام التي تواجه البشرية.

وفي هذا السياق تنظر نيجيريا بقلق لاستمرار الصراعات إلى عدد من مناطق العالم. ولذلك نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين. وبالرغم من أن الأمم المتحدة أصابت بعض النجاح، فإننا ما زلنا في حاجة إلى المزيد من العمل لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المناطق التي تجتاحها الصراعات.

كما تشيد نيجيريا بجهود الأمين العام المتمثلة في استعماله المستمر للدبلوماسية الوقائية وللمبعوثين الخاصين وحفظ السلام وبناء السلام من أجل صون السلام والأمن الدوليين. لقد حققنا، إلى حد ما، الأهداف المحددة في إعلان الألفية، بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على عمليات حفظ السلام، المثبط للهمة نوعا ما.

ونلاحظ مع الارتياح أن المنظمات الإقليمية بدأت تصبح، بمساعدة الأمم المتحدة، أكثر تركيزا وفاعلية في صون السلام والأمن الدوليين، وذلك من خلال إقامة تعاون مؤسسي لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وفي هذا الصدد، نشيد بالمساعدة التي قدمت للاتحاد الأفريقي من أجل إقامة مجلس السلام والأمن التابع له والقوة الاحتياطية الأفريقية ولجنة الأركان العسكرية. ونلاحظ مع الارتياح المساعدة والتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام في ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون.

لقد تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التصدي للقضايا الإنسانية المعقدة في المنطقة دون الإقليمية بفضل الجهود التعاونية من الأمم المتحدة. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدات المالية والسوقية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرتهما على صون السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

إننا نؤيد مذكرة التفاهم وبرنامج العمل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. ونعرب عن تقديرنا لحقيقة أن ذلك يشمل أنشطة مشتركة في مجالات الحكم وإصلاح قطاع الأمن والمساعدة الانتخابية وبطالة الشباب ومراقبة وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبينما يستمر العالم في المعاناة من العواقب المدمرة للأعمال الإرهابية، تجدد نيجيريا تأكيد إدانتها للإرهاب الدولي. ونتعهد بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، من خلال المساعي الثنائية والمتعددة الأطراف، لمكافحة هذا التهديد في كل أشكاله. وبالتالي، ندين الهجمة الإرهابية الأخيرة على مدرسة في بيسلان بالاتحاد الروسي ونجدد تأكيد دعمنا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم

المتحدة في مناطق الصراع. إننا ندين بأقوى العبارات كل الأعمال الإرهابية ونحث على العمل الحازم من كل أعضاء المجتمع الدولي لحرمان الإرهابيين وعصبتهم من المساعدة أيا كان نوعها.

ما زال الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي، وخاصة في البلدان النامية، لأنه يساهم في تغذية الصراعات والاضطراب السياسي. وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة مفرطة وسهولة توفرها يعيقان بناء السلام وجهود التنمية ويهدد الأمن البشري. وفي هذا الصدد، كان الوقف الاختياري من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا آلية مفيدة لإيجاد نهج إقليمي منسق ومستدام للسيطرة على هذا التهديد.

إننا نجدد تأكيد التزامنا ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بكل أشكاله، الذي تم اعتماده في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونحث المجتمع الدولي على مراقبة حركة هذه الأسلحة، وخاصة إلى الجهات غير الحكومية. وبالرغم من أننا نلاحظ الانخفاض التدريجي لإنتاج ونقل الألغام الأرضية، فإنها، للأسف، ما زالت تعيق تطور وأمن السكان، خاصة في الدول الأفريقية الخارجة من الصراعات. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بوصفها الهيئة التنسيقية الرئيسية للأمم المتحدة للحد من خطر الألغام الأرضية.

ثمة تهديد كبير آخر يواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وهو انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وخاصة الإمكانية الخطيرة المتمثلة في امتلاكها من قبل أشخاص أو جماعات إرهابية. وبالرغم من أن هناك اتفاقات واتفاقيات تحكم إنتاج واستعمال وتخزين ونقل مثل هذه الأسلحة، فإن انعدام الشفافية والالتزام في تنفيذ أحكامها أدى للأسف إلى تلاشي مراعاة الامتثال لها. وعلى وجه الخصوص، إن عدم إحراز تقدم في التدابير الواسعة لنزع الأسلحة فيما يتعلق بالأسلحة النووية ليس في مصلحة المجتمع الدولي. ولهذا ندعو كل الأطراف في تلك الاتفاقيات إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل السلام والأمن الدوليين.

ما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديات كبرى أمام جهودنا من أجل التنمية. ونقدر جهود الأمم المتحدة ومساهمة المجتمع الدولي في مكافحة هذه الآفة، خاصة في أفريقيا. ونجدد تأكيد التزامنا بإطار العمل الذي اعتمدته القمة الاستثنائية للقادة الأفارقة في أبوجا وقمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت هذه السنة بأديس أبابا، وذلك لتكثيف الجهود وتعبئة الموارد من أجل الوقاية من المرض والعناية بالأشخاص المصابين بالمرض وعلاجهم.

أبدى قادة العالم، في إعلان الألفية، تصميمهم على القضاء على الفقر من خلال إطلاق حملة متواصلة لجعل الحق في التنمية واقعا لدى كل الأمم. وفي هذا الصدد، تعطي البلدان الأفريقية مكانة بارزة للأهداف الإنمائية للألفية في تخطيطها الاستراتيجي للتنمية وفي اعتمادات ميزانياتها. كما اتفقت على تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى المشاركة الموسعة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية. وتقوم الاستراتيجية على أن تهيئ الحكومات بيئة تأهيلية، في حين يضطلع القطاع الخاص بدور ريادي في التنمية الاقتصادية وفي توفير الخدمات.

وبالرغم من أن هذه تدابير يتحتم على أفريقيا اتخاذها، فإن على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته ووعوده التي أطلقها منذ عقود خلت بشأن المساعدة على التنمية

الاقتصادية. وبالتالي ندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي جددوا تأكيدها في مونتيري وجوهانسبرغ.

وتجدد نيجيريا تأكيد دعمها لما توليه الأمم المتحدة من أولوية للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بإقامة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. ونلاحظ مع الارتياح الجهود المتواصلة للمكتب لتسهيل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، نشيد بمكتب المستشار الخاص على منشوره ”التعاون بين بلدان الجنوب في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: تجارب أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي“.

وتؤيد نيجيريا تعيين الفريق المستقل المؤلف من شخصيات بارزة لاستعراض المساعدة الدولية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقييم نطاقها وملاءمتها، وإجراء حوار مع شركاء أفريقيا في التنمية بغية تعزيز المساعدة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإننا لنتطلع إلى توصيات الفريق.

حدد ميثاق الأمم المتحدة ومصادر أخرى للقانون الدولي الشروط التي يمكن بموجبها المحافظة على العدل واحترام الالتزامات المترتبة عن المعاهدات. وقد بدأ حكم القانون يصبح مقبولا على نطاق أوسع وما فتئت الدول تستخدم على نحو متزايد المعاهدات لتنظيم علاقاتها. ونشيد بالدعم والمساعدة اللتين تقدمهما الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكذا للمحكمة الخاصة لسيراليون.

في الختام يسر نيجيريا أن تنوه بأن الأمين العام قام بجهود جديرة بالثناء بغية تعزيز فعالية هذه المنظمة. ونحن مرتاحون لمختلف المبادرات التي وضعت موضع التنفيذ ونتعهد بالتعاون المستمر مع كل الجهود الرامية إلى تعزيز منظمتنا.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): في هذه المناسبة، أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/59/1 والذي يشير إلى العمل المنجز والعمل غير المنجز وإلى كل الاحباطات وكل الآمال والذي يتضمن دعوة لتنفيذ التزاماتنا وتعهداتنا. وتوخيا للإيجاز سأتناول فقط بضع نقاط من هذا التقرير.

يسود بيننا للأسف شعور مؤداه أن المجتمع الدولي لن يتمكن من تحقيق أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥. بيد أنه من المشجع أن نسلم بأن الأمين العام يعتقد أنه لا يزال من الممكن تحقيق بعض الأهداف المحددة زمنيا والتي يمكن قياسها إن قامت البلدان النامية والمتقدمة النمو بوضع السياسات الوطنية والدولية الصحيحة وتنفيذ التزاماتها كما وردت في إعلان الألفية وفي توافق آراء مونتيري. وترى سان مارينو أن تلك هي النتيجة التي يجب أن نستخلصها من تقرير الأمين العام. وإذا أردنا أن نحقق أهدافنا المشتركة يتعين علينا أن نحترم التزاماتنا المشتركة ونطبق السياسات المتفق عليها. وقد آن الأوان لبدء العمل.

في إطار السياسات الاقتصادية الشاملة، هناك عنصر استرعى انتباهي في تقرير الأمين العام، وأعني بذلك مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات ومؤسسات التنمية العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لإنماء الأعمال ذات الحجم الصغير والمتوسط، خاصة في بعض الدول النامية، التي تعتمد سياسة القروض الصغيرة بما يسهل نمو الأعمال الصغيرة ومشاركة النساء والشباب في الحياة الاقتصادية للبلد. ونعتقد أن بوسعنا أن نوصي بهذه العملية كونها نُفذت في سان مارينو وإن كان ذلك في سياق مختلف،

إلا أنها كانت سياسة ناجحة بالنسبة لاقتصادنا ولسنوات عديدة.

إن عدم كفاية المساعدة المالية وعدم توفر الأدوات المناسبة لنا أمر واضح، لكنه يبدو أكثر وضوحا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الكوارث الطبيعية. ويفضي تدهور البيئة وتغيرات المناخ إلى كوارث طبيعية تتزايد حدتها. لذلك من الضروري أن نعزز مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال الوقاية من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة للضحايا.

وترحب سان مارينو بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ''تقليل خطر الكوارث: تحد للتنمية'' والذي يحدد ضعف الدول في مواجهة ثلاثة مخاطر ألا وهي الزلازل والأعاصير الاستوائية والفيضانات. كما ترحب سان مارينو ببرنامج جامعة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الفيضانات المدمرة في آسيا والمحيط الهادئ. وقد يبدأ قريبا تنفيذ برامج مماثلة للتصدي لنوع آخر من الكوارث وفي مناطق أخرى من العالم.

وتتفق سان مارينو مع الأمين العام في أن على جميع الدول أن تبدي تصميما على مكافحة الإرهاب مع احترام كامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. فمنذ وقوع الهجمات المؤسفة على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، بات المجتمع الدولي أكثر وعيا بخطر الإرهاب. وقد بات ضروريا البحث عن رد مشترك وفعال مبني على التزامات جماعية قوية في ضوء الأحداث المأساوية المتكررة في جميع أنحاء العالم كالهجمات العنيفة في العراق وغيرها من مناطق العالم والتي لا تطال الجنود فحسب بل تستهدف المدنيين والصحفيين وأفراد البعثات الإنسانية التابعة للمنظمات غير الحكومية أيضا.

ولا يسعنا إلا أن نقر بعدم وجود استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. ويبدو أن نشاط لجنة مكافحة الإرهاب واجه بعض العراقيل بعد انطلاقة اتسمت بالحماس والحيوية. واقتراح كوستاريكا بإنشاء منصب مفوض سام معني بالإرهاب جدير بالمزيد من الدراسة، خاصة أنه يسعى إلى إشراك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مكافحة الإرهاب ويسعى إلى مكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب ولا يكتفي بمحاربة نتائجه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): استهل كلمتي بشكل الأمين العام على تقريره الشامل بشأن أعمال المنظمة.

بما أن نطاق عمل الأمم المتحدة واسع للغاية بحيث لا يمكن تناوله برمته في هذه المناسبة، سأركز على جانبين اثنين فحسب نرى أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا ألا وهما تحقيق السلم والأمن والتعاون من أجل التنمية. وسأتطرق إلى مسألة إصلاح المنظمة وهي مسألة ستلازم جميع أعمال المنظمة خلال الإثني عشر شهرا القادمة.

وكما يذكر التقرير، عن حق، شهدت الأمم المتحدة عاما تخللته تحديات ضخمة. فمن ناحية صون الأمن والسلم الدوليين، حسبنا أن نأخذ الوضع في العراق لإظهار ضخامة التحديات التي تواجهها هذه المنظمة. فمنذ أقل من عام، أدى الهجوم المأساوي على مقر الأمم المتحدة في بغداد إلى مقتل سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وغيره من موظفي الأمم المتحدة المكرسين العاملين في ذلك البلد.

وقد شاركت البرازيل في المناقشات المتعلقة بالوضع في العراق بصورة بناءة خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عندما كانت عضوا في مجلس الأمن. كما شاركت في إعادة بناء ذلك البلد. ويمثل العراق أحد التحديات الكثيرة التي تواجه المجلس. وخلال الشهور التسعة الأولى من ولاية البرازيل في مجلس الأمن، قام المجلس – من بين القرارات المهمة التي

اتخذها – بإصلاح وتنشيط اللجان الفرعية الرئيسية المكلفة بمكافحة الإرهاب، وهي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات إضافة إلى لجنة مكافحة الإرهاب. كما أنشأ المجلس لجنة جديدة لتناول مسألة حصول أطراف من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

إضافة إلى ذلك، زادت الحاجة بدرجة كبيرة إلى وزع عمليات حفظ السلام. إذ يشارك أكثر من ٠٠٠ ٦٧ شخص من العسكريين والمدنيين في العمليات التي أجازتها الأمم المتحدة. وخلال الفترة المذكورة، بدأت عمليات جديدة في بوروندي وهايتي وليبريا والسودان كما يشير تقرير الأمين العام.

وتسهم البرازيل بأكثر من ٢٠٠ ١ من الأفراد العسكريين في جهود إحلال الاستقرار في هايتي. كما قبلنا مسؤولية قيادة قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بمشاركة قوية من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، على أساس أن السلم في هذا البلد يتطلب التزاما طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي، وهو التزام لا يقتصر على تحقيق الأمن بل يتعداه إلى المساعدة على إحداث تقدم اجتماعي واقتصادي. وذلك يؤدي إلى تعزيز التعاون بين هيئتين من أهم هيئات المنظمة وهما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسأعود إلى هذا الموضوع في وقت لاحق.

وقد افتتح الرئيس لولا المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة بعرض موسع لتصور البرازيل لأكثر التحديات إلحاحا التي تواجه العالم اليوم. والفكرة الرئيسية لهذا التصور هي أن العدالة الاجتماعية هي أساس السلام. وكما ذكر الرئيس، فإن عالما يسوده الجوع والفقر لا يمكن أن ينعم بالسلام.

وإذ أنتقل إلى المسائل المتصلة بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، لا بد لي أن أشير إلى الجلسات العامة الرفيعة المستوى المزمع عقدها عند افتتاح الدورة القادمة للجمعية العامة. فالحدث الذي سيعقد لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية يمثل الوضع الملائم لاعتماد التدابير والإجراءات اللازمة لجعل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أمراً يمكن تحقيقه. وثمة إدراك عام بأن القرارات التي سوف تعتمد في العام القادم ستكون حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، أطلق رئيس البرازيل، مع رؤساء فرنسا وشيلي وأسبانيا، وبدعم من الأمين العام، مبادرة ”العمل ضد الجوع والفقر“ وذلك خلال مؤتمر قمة حضره ما يزيد على ٥٠ من زعماء العالم الذين اجتمعوا هنا في نيويورك في اليوم السابق لافتتاح المناقشة العامة. وصادقت أكثر من ١٠٠ دولة بالفعل على إعلان نيويورك بشأن العمل ضد الجوع والفقر، الذي اعتمد في ذلك المؤتمر. وحققت تلك المبادرة الهدف المتوخى منها بتجديد الإرادة السياسية للبحث عن موارد جديدة للتمويل. وإننا على ثقة بأنها ستمثل أيضاً إسهاماً هاماً في نجاح الحدث الكبير المرتقب في عام ٢٠٠٥ لاستعراض الالتزامات التي تضمنها إعلان الألفية والالتزام بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد أناط الأمين العام بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مهمة بالغة الأهمية لتحديد المشاكل التي تواجهها المنظمة وتقديم التوصيات بشأن التعديلات اللازمة لتصحيح الوضع الحالي. ونتطلع إلى التوصيات التي يعكف الفريق على إعدادها الآن.

ولا بد لهذا الفريق أن يتجنب حصر دراسة التهديدات والتحديات من منظور المشاكل التي يتم التعامل معها من خلال الإكراه أو استخدام القوة. إذ يجب أن يكون

النهج الذي يتبعه شاملاً، وأن تشتمل توصياته على تدابير لا لتعزيز مجلس الأمن فحسب، بل لتعزيز الهيئات الرئيسية الأخرى في المنظمة.

وينبغي لهذا الفريق، بالأخص، أن يبذل قصارى جهده لتجنب توسيع نطاق عمل المجلس بطريقة قد تنتقص من المهام المنوطة بهيئات أخرى. كما يجب أن يبذل الفريق كل جهد ممكن لتلافي إساءة تأويل التوجهات الحالية في المجلس. فالزيادة الكبيرة في أنشطة المجلس منذ انتهاء الحرب الباردة ليست إشارة إلى أن العوائق الرئيسية لاعتماد القرارات قد تم التغلب عليها فحسب، ولكنها إشارة إلى ما هو أكثر أهمية، وهو أن أسس السلم والأمن الدوليين ذاتها قد أصبحت هشة بشكل متزايد.

وفيما يضطلع فريق الخبراء بولايته، يجب ألا يغفل مطالبة المجتمع الدولي بمزيد من تعددية الأطراف. واستجابة للقضايا الرئيسية التي حددها الأمين العام في معرض تقديمه لتقريره عن أعمال المنظمة في السنتين الأخيرتين، لا بد للفريق أن يقدم توصيات تساعد على أن ينتصر الحق.

وللبرازيل مواقفها المعروفة بشأن المسألة المركزية المتمثلة في إصلاح المنظمة، والتي سأؤكد عليها بإيجاز مرة أخرى من حيث ارتباطها بالهيئات الرئيسية الموجودة في المقر. فلا بد من تعزيز مجلس الأمن وجعله أكثر شرعية. وتكوين المجلس، خاصة فيما يتعلق بعضويته الدائمة، لا يمكن أن يظل على حاله دون تغيير. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تواصل إغفال حقيقة أنه ظهرت على الساحة الدولية بلدان نامية فاعلة كثيراً ما تمارس دوراً حيوياً في تعزيز التسوية السلمية للتراعات. ولا بد للمجلس أن يدمج، على أساس دائم، البلدان التي لديها الإرادة والقدرة على الاضطلاع بمسؤوليات كبرى فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وإن تمثيلاً أفضل يعني شرعية أكبر، والشرعية الأكبر ستؤدي إلى مزيد من الكفاءة والفعالية في عمل المجلس.

ولا بد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أن يستعيد الدور الذي أناطه الميثاق به. وقضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن خدمتها على نحو أفضل من خلال مجلس اقتصادي واجتماعي قادر على أن يتعاون بصورة كاملة ونشطة مع مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات وفي بناء الأمم. وتحسين التعاون بين هاتين الهيئتين بموجب المادة ٦٥ من الميثاق ضرورة أيضاً. وبذلك يتسع نطاق التعاون المتعدد الأطراف في إدارة الصراع وبناء السلام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وليس مجلس الأمن، هو الهيئة التي أناط بها الميثاق مسؤولية الأمور المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاضطلاع بمهامه هو وسيلة من وسائل تحسين عمل مجلس الأمن ذاته، وبذلك، تنخفض الأعباء على جدول أعمال مجلس الأمن المتزايد باطراد.

أما بالنسبة للجمعية العامة، فتلك الهيئة الديمقراطية العالمية، فلا بد من تعزيزها سياسياً كيما يتسنى لها توجيه عمل المنظمة بصورة عامة وإعادة تأكيد مركزها باعتبارها المحفل الذي يجسد مقاصد ومبادئ الميثاق ويعبر عنها بصورة تقليدية. ولا بد كذلك من إعادة تأكيد دورها بوصفها الأداة الرئيسية للمداولات وصنع القرارات في الأمم المتحدة.

وينتظر أن يكون العام القادم حاسماً بالنسبة لعمل المنظمة. وكما قال الأمين العام مخاطباً رؤساءنا ورؤساء وزاراتنا ووزراء خارجيتنا في الجلسة الثالثة من الدورة الحالية للجمعية العامة، ”وإن لم يكن بوسعكم أن تتوصلوا إلى اتفاق بشأن الطريق التي سنسلكها في المستقبل، فإن التاريخ

سيتخذ هذه القرارات نيابة عنكم، وربما تضيع مصالح شعوبكم جراء ذلك''.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة، الذي يغطي مجمل جدول أعمال الأمم المتحدة.

ما زال صون السلم والأمن الدوليين يمثل الأولوية الرئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونحن نتفق تماماً مع الاستنتاج القائل بأن السلام الدولي الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس من الترابط وسيادة القانون وتعددية الأطراف. وتؤمن كازاخستان بأن الأمم المتحدة هي الضامن للقانون الدولي.

ويبرز تقرير الأمين العام بوضوح أن الأمم المتحدة التي تضطلع بمجموعة واسعة من الأنشطة التي تعكس كل المشاكل الدولية الرئيسية، لديها قدرة كبيرة على تنسيق جهود الدول في مواجهة التحديات الجسيمة.

وما زال الإرهاب الدولي يمثل تهديداً للبشرية. ومكافحة هذا التهديد بفعالية تتطلب تعزيز الجهود العالمية وتنسيقها على أساس القواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور الريادة والتنسيق.

ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن أن تسعى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن بمزيد من النشاط إلى بلورة نهج جديدة لتنسيق المساعدة التقنية المقدمة للدول، مع ربط هذه المساعدة بشكل وثيق بتعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية. ونعتقد أنه في ظل التصعيد الراهن للإرهاب الدولي، ينبغي أن تزداد أهمية الدور الذي تؤديه هذه اللجنة.

لقد انضمت كازاخستان إلى ١١ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، ونرجو أن تنتهي الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن من صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وما فتئت حكومة كازاخستان تضاعف من جهودها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا المجال، بما في ذلك القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣) و ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وتتجسد نتائج تلك الجهود في التقارير الوطنية ذات الصلة التي قدمتها كازاخستان.

وبلادي تدعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز قدراتها في هذا المجال باستمرار. ومع تصاعد الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة، كما يتبين بوضوح من التطورات في دارفور، لا بد للأمم المتحدة أن تولي اهتماماً خاصاً لإمكانية مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة أوسع في عمليات حفظ السلام؛ مما يمكن من الرد على التهديدات الناشئة على نحو أنجع وفي توقيت أفضل.

إن منع الصراعات وبناء السلام بعد الصراع وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة هي العناصر الرئيسية في الاستجابة المعقدة للأمم المتحدة لحالات الأزمات الناشئة. ولذلك تؤيد كازاخستان بقوة الدبلوماسية الوقائية ولا تزال تعتقد أن إنشاء مركز لوسط آسيا للدبلوماسية الوقائية سيكون مبادرة حسنة التوقيت.

إن المسؤولية المشتركة عنصر رئيسي في إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي اعتمده زعماء العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. واليوم اتضح أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حقيقة لبعض البلدان وأمل بعيد لبلدان أخرى.

ولن يكون من الممكن عكس مسار هذا الاتجاه إلا من خلال شراكات دولية والبناء على الزخم المكتسب في بداية الألفية الجديدة. ولا يزال أمامنا ١١ عاما لتحقيق

جميع الأهداف التي حددت في مؤتمر قمة الألفية. وهذا ليس وقتا طويلا جدا. ولكن حتى في تلك الفترة الزمنية القصيرة، لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ونحن نرى أنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن نتبع نهجا جديدا يركز على المساعدة المقدمة لأقل الدول نموا والدول المعرضة للخطر من الناحية الجغرافية، بما في ذلك البلدان غير الساحلية، وتهيئة بيئة مواتية لتنميتها الاقتصادية في ظل ظروف من السلام والاستقرار.

ويمكن أن يكون أحد العوامل الرئيسية للنجاح أن تزيد البلدان المتقدمة النمو، في المستقبل القريب، مساعدتها الإنمائية الرسمية بما يصل إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني. وتشمل الشروط الهامة الأخرى تعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية، ووجود بيئة مواتية لصادراتها، والتسوية السريعة لديون أفقر البلدان، ومساعدة حكومات أقل البلدان نموا على توسيع وتعزيز برامجها التعليمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل.

أثناء مؤتمر قمة زعماء العالم بشأن العمل لمكافحة الجوع والفقر الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في الشهر الماضي أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الجوع يُعرض للخطر مفهوم التنمية المستدامة ذاته – الذي استنبط، رغم كل العقبات، في المؤتمرات التي عقدت في نيويورك ومونتيري وجوهانسبرغ – وأنه مع الفقر والظلم الاجتماعي يشكل تهديدا لأمن الدول ومناطق بأسرها في العالم.

وتؤيد كازاخستان بقوة الأحكام الرئيسية في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة وتعتقد أن نتيجته ستوفر الزخم الذي نحتاج إليه أشد الاحتياج لجهودنا المشتركة الرامية إلى التصدي للقضايا الحيوية في عملنا لمكافحة الجوع والفقر.

إن الفقر مشكلة تواجهها كل البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، بما في ذلك كازاخستان. وتولي حكومة كازاخستان أولوية عليا لجهود مكافحة الفقر وقد ساعدنا ذلك على إحراز تقدم ملموس في ذلك المجال المهم. ولسوء الطالع أن تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة تتضمن بعض أوجه عدم الدقة الواضحة، نتيجة لذلك قدمت إلى المجتمع الدولي معلومات مشوهة بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في بلدي.

تظل قضية إعادة التأهيل بعد الكوارث الطبيعية والإيكولوجية مثلما كانت من قبل، محط تركيز الأمم المتحدة. كازاخستان ممتنة للأمم المتحدة والبلدان المانحة على اهتمامها بمشاكل منطقة سيمابلاتنيسك ومنطقة بحر الآرال، وأيضا على الدعم المقدم منها، وتناشد المجتمع الدولي تكثيف جهوده لحل تلك المشاكل. ونحن نعتقد أنه قد طال وقت انتظار صدور قرار خاص من الجمعية العامة بشأن بحر الآرال، لأن تدهور البيئة المتواصل في المنطقة يؤثر تأثيراً خطيرا على صحة السكان وسبل كسب عيشهم.

وفي العام المقبل سنحتفل بالذكرى الستين للأمم المتحدة. وسيوفر ذلك فرصة ممتازة لنا لكي نلقي نظرة جديدة على مشاكل عالمنا والطرق التي يمكن بها لمنظمتنا معالجتها. وكازاخستان مستعدة للإسهام في تلك العملية ذات الأهمية البالغة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.